



# تقرير مجلس الإدارة السنوي

**الثالث والخمسون**

**2024 / 2023**





حضرة صاحب السمو الشيخ

**مشعل الأحمد الجابر الصباح**

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه





سمو الشيخ

**صباح الخالد الحمد الصباح**

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله





سمو الشيخ

**أحمد عبد الله الأحمد الصباح**

رئيس مجلس الوزراء — دولة الكويت

حفظه الله



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

## مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية



**مشاري عبد الله العبد الجليل**  
رئيس مجلس الإدارة



**أحمد حامد المـلـ**  
أمين الصندوق



**عبد العزيز عبد الله الحميضي**  
أمين السر



**محمد بدر الجوعان**  
نائب رئيس مجلس الإدارة



**خالد منهات المطيري**  
عضو مجلس الإدارة



**حمد خالد العبد الكريم**  
عضو مجلس الإدارة



**أحمد راشد الطحـيـح**  
عضو مجلس الإدارة



**هـبـا أيـمـن بـودـي**  
عضو مجلس الإدارة



**محمد متعب الرشيد**  
عضو مجلس الإدارة



**محمد عـزـت العـريـان**  
عضو مجلس الإدارة



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

## المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                                       |
|--------|---------------------------------------------------------------|
| 13     | قيم الجمعية الاقتصادية الكويتية                               |
| 15     | المقدمة:                                                      |
| 16     | مجلس الإدارة واللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه: |
| 16     | - مجلس الإدارة                                                |
| 16     | - اللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه              |
| 21     | - اتفاقيات تعاون وشراكة                                       |
| 22     | أنشطة اللجان وفرق العمل والأنشطة الأخرى :                     |
| 22     | - نشاط لجنة السياسات                                          |
| 45     | - النشاط الثقافي                                              |
| 54     | - النشاط التدريبي والتطوير المهني                             |
| 59     | - نشاط لجنة المشروعات الصغيرة                                 |
| 62     | - لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية)                          |
| 64     | - نشاط لجنة العلاقات العامة والإعلام                          |
| 66     | العضوية في الجمعية:                                           |
| 67     | العلاقات والمشاركات:                                          |
| 72     | الجمعية عبر وسائل الإعلام :                                   |
| 86     | مشروع الميزانية المقترحة لعام 2025/2024:                      |
| 87     | - الإيرادات                                                   |
| 88     | - المصروفات                                                   |
| 89     | - ملخص مشروع الميزانية التقديرية لعام 2025/2024               |
| 91     | تقرير البيانات المالية المنتهية في 2024/8/31                  |



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## قيم الجمعية الاقتصادية الكويتية

المسؤولية وقف الهدر في الإنفاق العام

التنافسية الارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي

الكفاءة رفع كفاءة الاقتصاد الوطني

المنفعة العامة أقصى منفعة مجتمعية بأقل تكلفة على المال العام

الاستقلالية جمعية نفع عام ومؤسسة مجتمع مدني غير ربحية

التعاون نحو شراكة فاعلة في التنمية الاقتصادية

الاستدامة نحو اقتصاد وطني مستدام



مشاري عبد الله العبد الجليل  
رئيس مجلس الإدارة

## المقدمة

يطيب لي أن أتقدم لكم باسمي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأجمل تحية ويسرني أن أضع بين أيديكم تقرير مجلس الإدارة السنوي الثالث والخمسون للعام 2024/2023 للجمعية الاقتصادية الكويتية. أقدم لكم في تقريرنا الإداري والمالي للسنة المالية 2024/2023 ملخصاً لأهم الأنشطة التي قامت بها الجمعية والتي تركزت على محاور النشاط الثقافي - الاجتماعي - التطوير المهني، وشملت تلك الأنشطة إقامة العديد من المحاضرات والندوات والحلقات النقاشية وإصدار البيانات الصحفية التي تصدرت لأهم المواضيع في الشأن الاقتصادي من أجل المساهمة في تكوين رأي عام مستنير داعم للحلول والسياسات الإصلاحية الهادفة، كما حرصت الجمعية على تعزيز المهارات المهنية لأعضائها من خلال برامج دورات التطوير المهني على مدى العام المنصرم، وحرصت الجمعية كذلك على تعزيز العلاقات الاجتماعية لأعضائها من خلال التواصل معهم في مناسبات اجتماعية عديدة لتطوير مناخ العلاقات الاجتماعية بين أعضائها.

بلا شك يواجه الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة نسعى خلال الفترة المقبلة أن يكون للجمعية فيها دور فاعل من خلال التواصل الفعال وذو القيمة مع مراكز صنع القرار لتقوم الجمعية بالدور المناط بها كأحد منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي.

وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لجميع القائمين على شؤون الجمعية وأعضاء اللجان وفرق العمل والداعمين لأعمال الجمعية من الأعضاء الاعتباريين، آمليين أن تستمر الجمعية في أداء دورها ورسالتها لما فيه المصلحة العامة للبلاد. وفقنا الله وإياكم وكلل جهودنا جميعاً بالتوفيق والنجاح.

**مشاري عبد الله العبد الجليل**

رئيس مجلس الإدارة



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### مجلس الإدارة واللجان والأنشطة الأخرى المنبثقة عنه

واصل مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2024/2023 دوره الرائد للجمعية الاقتصادية الكويتية كأحدى مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت. حيث عقد العديد من الاجتماعات تم فيها اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات الهامة التي تنظم سير عمل المجلس واللجان المنبثقة عنه لزيادة الأنشطة والفاعليات التي تقوم بها الجمعية لخدمة أعضاء الجمعية والمجتمع

|    |                                   |                   |
|----|-----------------------------------|-------------------|
| 1  | مشاري عبد الله أحمد العبد الجليل  | رئيس مجلس الإدارة |
| 2  | محمد بدر محمد الجوعان             | نائب الرئيس       |
| 3  | عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي | أمين السر         |
| 4  | أحمد حامد يوسف الملا              | أمين الصندوق      |
| 5  | أحمد راشد مرزوق الطحيج            | عضو مجلس الإدارة  |
| 6  | حمد خالد أحمد العبد الكريم        | عضو مجلس الإدارة  |
| 7  | خالد صنهات مزيد المطيري           | عضو مجلس الإدارة  |
| 8  | محمد عزت محمد جواد العريان        | عضو مجلس الإدارة  |
| 9  | محمد متعب عبد العزيز الرشيد       | عضو مجلس الإدارة  |
| 10 | هيا أيمن عبد الله بودي            | عضو مجلس الإدارة  |

### اللجان العاملة :

- لجنة السياسات
- اللجنة الثقافية
- لجنة التطوير المهني والتدريب
- لجنة المشاريع الصغيرة
- لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية)
- لجنة العلاقات العامة والإعلام



استقبال سمو رئيس مجلس الوزراء السابق لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بمقر مجلس الوزراء



استقبال معالي وزير المالية السابق لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية بمقر وزارة المالية



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي



استقبال السيد / مشاري العبد الجليل لمدير مكتب البنك الدولي لدى دولة الكويت بمقر الجمعية الاقتصادية الكويتية



استقبال السيد / مشاري العبد الجليل وأعضاء مجلس الإدارة لبعثة البنك الدولي بمقر الجمعية الاقتصادية الكويتية



استقبال السيد / مشاري العبد الجليل لسعادة السفير الجورجي بمقر الجمعية الاقتصادية الكويتية



استقبال السيد / مشاري العبد الجليل وأعضاء مجلس الإدارة للملحق الاقتصادي الأمريكي بمقر الجمعية الاقتصادية الكويتية



استقبال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال أ.د. أحمد المحم، ومدير قطاع الإشراف زياد الفليح، ومدير إدارة التوعية خالد الصقر، ومدير مكتب التنسيق والمتابعة لقطاع الإشراف وليد العويش، وفد الجمعية الاقتصادية الكويتية برئاسة رئيس مجلس إدارة الجمعية مشاري العبدالجليل، والرئيس السابق للجمعية مهند الصانع، وعضو مجلس الإدارة محمد الرشيد، وذلك لتنسيق التعاون ما بين الجهتين بالشكل الذي يدعم النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية

خلال الاجتماع، تم تسليط الضوء على آخر المستجدات التي تقوم بها هيئة أسواق المال لتطوير منظومه السوق بشكل خاص، وأثر ذلك التطور على الاقتصاد الكويتي بشكل عام، بالإضافة إلى مناقشة سبل تعاون مشترك يجمع ما بين الجمعية الاقتصادية الكويتية وهيئة أسواق المال، لخدمة الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية

كذلك تم الاطلاع على آخر المستجدات والتطورات التي تمت على اللائحة التنفيذية للهيئة، والتي سيتم عرضها على أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية من خلال ندوات وورش عمل خلال الفترة القادمة، وذلك لخدمة الاقتصاد الكويتي ونشر ثقافة المعرفة والتوعية وتحقيق أهداف الجمعية وتقديم خدمة أفضل للمجتمع وتعزيز الوعي الثقافي الاقتصادي لدى أفراد المجتمع

## اتفاقيات تعاون وشراكة

لدور الجمعية الاقتصادية الكويتية كمؤسسة ضمن مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت وتضم أصحاب الاختصاص العلمي في مجال الاقتصاد بهدف تنمية الثقافة والخبرة ورفع المستوى المهني والأدبي في ميادين الاقتصاد وتوفير المقومات والركائز اللازمة لتطويرها ، وقعت الجمعية مذكرة تفاهم مع شركة سليمان البسام للاستشارات الإدارية والتجارية كشركة وطنية كويتية متخصصة في الاستشارات الإدارية وتطوير البرامج التدريبية وإدارتها ولديها الخبرة في إعداد وتطوير وتقديم البرامج التدريبية والمهنية المتخصصة في المعاملات المالية، وذلك لتحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين



السيد / مشاري العبد الجليل والسيد / محمد العريان أثناء توقيع مذكرة التفاهم بين الجمعية الاقتصادية الكويتية وشركة سليمان البسام للاستشارات الإدارية



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### أنشطة اللجان والأنشطة الأخرى

#### لجنة السياسات :

شُكلت لجنة السياسات من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2024 ، وهم

| م  | الاسم                             | المنصب      |
|----|-----------------------------------|-------------|
| 1  | محمد متعب عبد العزيز الرشيد       | رئيس اللجنة |
| 2  | أحمد حامد يوسف الملا              | عضو         |
| 3  | أحمد راشد مرزوق الطحيح            | عضو         |
| 4  | حمد خالد أحمد العبد الكريم        | عضو         |
| 5  | خالد صنهات مزيد المطيري           | عضو         |
| 6  | عبد العزيز عبد الله مشاري الحميضي | عضو         |
| 7  | محمد بدر محمد الجوعان             | عضو         |
| 8  | محمد عزت محمد جواد العريان        | عضو         |
| 9  | مشاري عبد الله أحمد العبد الجليل  | عضو         |
| 10 | هيا أيمن عبد الله بودي            | عضو         |

استمرت اللجنة في تنفيذ دور وأهداف الجمعية الاقتصادية الكويتية وقدمت خلال هذا العام موضوعات وبيانات هامة، وذلك على النحو التالي

- بتاريخ 28/10/2023 تم إصدار بيان حول " الاقتراح بقانون المقدم بشأن المنتج الوطني والمنتج المحلي من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة"، وجاء البيان على النحو التالي :

أثير مؤخراً على الساحة الكويتية ولاسيما السياسية منها موضوع «المنتج المحلي» الذي تم إثارته من عدة أطراف نيابية من نهاية دور الانعقاد ولازال محور حديث وأسئلة النواب آخرها ما تقدمت به النائب جنان بوشهري. فبعد أثار رئيس مجلس الأمة السيد أحمد السعدون رداً على اقتراح بقانون لمجموعة من أعضاء مجلس الأمة الهدف منه تأطير تشريعي وقانوني لقرار وزير التجارة رقم 633 لسنة 2018 الذي نص على «إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني». وقد تابعت الجمعية الاقتصادية الكويتية الجدل المثار حول تطبيق مواد القانون المختصة بتفضيل المنتج المحلي على المنتج الوطني الذي ينص على أن (كل منتج ذو منشأ خليجي بعد تعديل المادة 62 عام 2019).

نرى في الجمعية الاقتصادية الكويتية بعض الإشكاليات الذي يجب بيان تفصيلها على نحو السلب والإيجاب حول أولوية «المنتج المحلي والمنتج الوطني» حتى لا تكون عرضة للتأويلات والتفسيرات الغير صحيحة، وكذلك الفروقات القانونية والتعريفية بينهما في ظل أحكام القانون رقم 74 لسنة 2019 الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة. وعلى نفس السياق تستغرب الجمعية الاقتصادية الكويتية من القرارات والاقتراحات الغير مدروسة من قبل نواب الأمة والتي لا تستند إلى رأي مهني وتخلق بهذه الصورة بدون الرجوع للمهنيين وأصحاب الاختصاص. وقد عكفت الجمعية على دراسة المعطيات القانونية والاقتصادية عن فحص آراء جهات الدولة وبيان مذكراته الفنية لمكتب وزير العدل ورأي الفتوى والتشريع ومذكرة جهاز متابعة الأداء الحكومي قبل إعطاء رأي فني شامل وغير منقوص، ولهذه الحالة ارتأت الجمعية الاقتصادية بيان رأيها الفني في هذا الإشكال

بدايةً لا يخفى على أحد أهمية ودور الميزة التفاضلية الاقتصادية التي أطرتها الاتفاقية الخليجية الموقعة بين أصحاب الجلالة والسمو في ديسمبر عام 2001 والتي



جاءت مكملة لاتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1981 والتي صادق عليه مجلس الأمة آنذاك، تأتي صريحة بقولها التالي: (معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية). وأكدت الاتفاقية على أن «يعامل مواطنون دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من دول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية). ونصت (تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء). بيد أن التعديل 74 لسنة 2019 على قانون المناقصات رقم 49 لسنة 2016 والذي أضاف فيه تعريفاً جديداً للمنتج المحلي تمييزاً عن المنتج الوطني وإعطاء «المنتج المحلي» ميزة بنسبة 20% عن المنتج الوطني والمستورد. لذلك فإن أي قانون تشريعي غير المتفق عليه (التي أطرتها الاتفاقية الخليجية الموقعة و صادق عليه مجلس الأمة آنذاك) قد يكون سبباً لإحراج الكويت إقليمياً بين الأشقاء الخليجيين، ونخشى بأن هذا الجدل من شأنه أن ينشئ خلافات اقتصادية وقانونية ومالية جسيمة، بحيث خالف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تضمنت أحكامها المساواة بين المنتجات المحلية والوطنية تأسيساً للسوق الخليجية المشتركة والتي أعطت المنتجات الوطنية الخليجية ميزة عن كل المنتجات المستوردة بنسبة 20% دعماً لاقتصاديات دول الخليج. وفي حال تشريع الاقتراح بقانون المقدم من النواب فسيأتي مخالفاً لصريح الاتفاقية الاقتصادية الخليجية مما يسبب الاشكال في تطبيق المادة 62 من قانون المناقصات مما ينعكس عليه من تأثير لا يستهان به على حجم الإنفاق الحكومي وزيادته المضطردة سنوياً

دعم المنتج المحلي هو هدف أصيل للجمعية الاقتصادية الكويتية وما نسعى له دائماً في بياناتنا وعملنا هو حماية بيئة الأعمال الكويتية ومتانته اقتصادنا المحلي مع الحرص على عدم وجود إشكاليات للاحتكار. لذا بعد دراسة الجوانب الفنية للقانون المقترح والمقدم من الأخوة النواب وآثاره على البيئة الاقتصادية وجدنا ما يصبو له النواب

بمقترحهم بمساهمتهم من جهة في حماية المصانع الكويتية من مخاوف الإغراق ولو بشكل وقتي ولكن من ناحية أخرى وجدنا أن المستفيد الحقيقي إذا أقر القانون هم عدد محدود جداً من المصانع وهذا من بين المئات التي احتكرت عليهم عملية الإنتاج للمواد الخام التي تباع للدولة من خلال احتكار الأراضي ومنع التراخيص الجديدة. ونرى في الجمعية الاقتصادية الكويتية أنه في ضوء ندرة التصنيع المحلي لبعض المنتجات التي تسعى إليها جهات الدولة في مشترياتها الحكومية وسعيها إلى توطيد بعض الصناعات الأساسية ومكافحة الاحتكار والممارسات الضارة بالمنافسة الحرة التي تضر بالاقتصاد الوطني فإننا نرى أولاً فتح الرخص للنشاطات المحدودة والمعنوية بصناعة وإنتاج وتكرير وتحويل المواد الخام، وثانياً تكليف الهيئة العامة للصناعة بمراجعة إجراءات تخصيص تسليم الأراضي لأغراض الصناعة الوطنية والإسراع في تلبية الطلبات المقدمة بهذا الشأن في إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك وبما يسمح بتعزيز وزيادة النشاط الاقتصادي وتشجيع المنافسة لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية بهذا الخصوص

يتخوف البعض ويثير البعض الآخر من أن هنالك دول خليجية غير ملتزمة بتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الخليجية وهذا تخوف وارد وهاجس موجود. وترى الجمعية الاقتصادية في ضوء القوانين المتفق عليها إقليمياً فإن خروج دولة عن تطبيق الاتفاقية أو جزء منها يحل من خلال المادة 27 من الاتفاقية والتي تنص بصريح العبارة على أنه يتيح مبدأ المعاملة بالمثل معاملة دولة بعينها بنفس المعاملة دون الحاجة للخروج عن الاتفاقية مع بقية الدول، علماً أن مخالفة أي دولة خليجية لم يتم إثباته في مقر التحكيم في مملكة البحرين أو عن طريق أي سفارة كويتية في أي دولة خليجية، لذلك فأن التخوف منطقي ولكن غير حصيف في ظل وجود قوانين واضحة. وعلى عكس ما يثار بأن المنتج الوطني (الخليجي) يقوم بمنافسة المنتج المحلي مما يقلل فرص الاقتصاد المحلي من النمو، نرى أغلب المنتجات الخليجية تستعين بشركات محلية إما بشكل تعاون مؤقت أو دائم، وتقوم هذه العملية على دعم حركة الاقتصاد الكلي للدولة من خلال



دفع الرسوم والضرائب وتوفير فرص العمل وغيرها من الخدمات والأنشطة المحلية المساندة لوجستية كانت أم إدارية، فضلاً على أن بعض الدول الخليجية تضع قيود على صادراتها حتى تتيح المجال للطلب في أسواقها المحلية

تقوم بعض الدول الخليجية برعاية ودعم منتجاتها ومحاولة تعزيز مساهمتها في دول خليجية أخرى، وهذا حق مشروع لكل دولة وبيئتها المنظمة. ونرى بأن في الكويت تحصل المصانع المحلية على دعوم غير محدودة من الدولة من خلال الأراضي الصناعية بأسعار رمزية، الإعفاءات الضريبية والجمركية، دعوم الكهرباء والماء، وتقليل نسب التكويت وغيرها. لذلك فإن من باب أولى هنا تشريع قانون يجيز ويشجع ويعزز الصادرات الكويتية للدول الخليجية وإعطائهم ميزات إضافية في سعيهم لتوطين هذه الصناعة خليجياً وليس فقط محلياً وكذلك إقليمياً في دول قريبة (العراق على سبيل المثال)، ولكن يجب أن يسبق هذا وقف احتكار الأراضي والرخص لتشجيع ازدهار الصناعيين المحليين ومن ثم حمايتهم، لأن الحماية للموجود قبل تعزيز البيئة للجديد هي احتكار واضح. والحاصل حالياً هو أن النص الحالي لقانون المناقصات على يرفع تكلفة المناقصات على الدولة بقيمة 20% ضد جميع المنتجات غير الكويتية وكذلك الخليجية منها (الذي آتى نصاً واضحاً في الاتفاقية الخليجية الموحدة على معاملتها كمنتج محلي وطني دون تمييز). لذلك إجبار الدولة على شراء المنتج المحلي من خلال تأطيره بقانون بسعر يفوق منافسيه برغم الدعومات المادية والإدارية هو باعتقادنا هدر للدعوم واستنزاف للمال العام، وهذا ما شكل تحمل الميزانية العامة أعباء مالية إضافية بقيمة تتجاوز المليار دينار تقريباً وبدون أدنى عناية للمال العام. لذا فإن الأصل هنا هو سن قوانين تشجع وتحفز وترعى البيئة الصناعية بتوزيع أراضي صناعية واستخراج رخص للمواد الخام وبعدها تأطيرها بقوانين لحماية المصانع الصغيرة والمتوسطة ومن ثم العمل على حماية البيئة الكويتية الصناعية من الإغراق، ونخشى أن الإخلال بالترتيب سيكون له أثر سلبي للمصانع الكويتية والمستهلك الكويتي

الخلل الحقيقي الذي نؤمن بوجوده بالجمعية الاقتصادية الكويتية يكمن في كيفية دعم المنتج المحلي الصغير والمتوسط من المصنع الصغير والمتوسط لمنافسة المنتج المحلي الكبير مما يحقق الهدف من تعزيز المشاريع الصغيرة والمبادرين وهذا يأتي تنميةً للمشاريع الصغيرة ورعايتها، ودعم المنافسة بين المنتجات المحلية. وتدعو الجمعية إلى أن هذا الحل سيساهم في حماية المنتج المحلي الصغير والمتوسط ودفع المنتج الكبير للتوسع خارج السوق المحلي مما يساهم في تدفق العملة الأجنبية للسوق المحلي والتحول لشركات إقليمية وعالمية أسوة بالتجارب المحلية السابقة. كذلك لا يخالف هذا الحل الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة التي التزمت بها الكويت دولياً وأهمها الاتفاقية الاقتصادية الخليجية ومن شأنه التأثير بشكل إيجابي كبير على المال العام وعلى فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ختاماً، الدور الأصيل للجمعية الاقتصادية الكويتية في الضغط على صناع القرار تجاه فكرة للمصالح العام تحتم علينا أن ندعوا الأخوة والأخوات أعضاء مجلس الأمة والمهتمين في هذا الشأن من الفنيين والأكاديميين والصناعيين لاسيما الأخوة الأفاضل مقدمي الطلب في جلسة حوارية للحديث عن هذا الموضوع حتى يكون للنقاش معنى ونصل إلى قاعدة عامة متفق عليها تضمن للمال العام حرمة وللصالح العام فائدته

#### – بتاريخ 5/2/2024 تم إصدار بيان حول ” مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2024/2025 ”، وجاء البيان على النحو التالي :

قامت وزارة المالية بالإعلان عن تقديم مشروع الموازنة العامة للسنة المالية القادمة 2024-2025 إلى مجلس الوزراء، الذي أصدر مراسيم الإحالة إلى مجلس الأمة للمداولة والإقرار، وتبدأ موازنة 2024-2025 في أول أبريل 2024، وتنتهي في 31 مارس 2025، وتتضمن إنفاقاً رأسمالياً يبلغ 2,29 مليار دينار، ومن المقدر أن تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً يبلغ 5,89 مليارات، بانخفاض يبلغ 13,5% عن الموازنة الحالية، التي تنتهي في



31 مارس 2024. في هذه السنة الجديدة تدخل الكويت عام 2024 وسط توقعات بارتفاع أسعار النفط، ومن ثم زيادة توقعات معدلات النمو، وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة على خلفية الحرب المستمرة على قطاع غزة من الكيان الصهيوني المحتل، وتزايد هجمات الحوثيين في اليمن على السفن في البحر الأحمر

الكويت تتوقع أن تصل إيرادات النفط إلى 16,234 مليار دينار بتراجع 5,4% عن الميزانية السابقة، استناداً إلى سعر للنفط 70 دولاراً للبرميل. وسط توقعات بأن ينخفض الإنفاق 6,6% إلى 24,555 مليار دينار. وتسعى بذلك الحكومة بما يمثله النفط بأكثر من 90% من إيراداتها العامة و60% من الناتج المحلي الإجمالي، و95% من صادراتها، لتحرير الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة إلحاق المواطنين بالقطاع الخاص. ومع ذلك نؤمن بأن نقاط القوة التي تركز عليها قوة تصنيفات الكويت المستقبلية هي بأننا نمتلك 7% من احتياطات النفط الخام في العالم، كما أن الديون لا تكاد تذكر ونمتلك أحد أقوى صناديق الثروة السيادية في العالم التي تقدر أصوله بنحو 805-815 مليار دولار. لكن معاناة البلاد من الاستقرار السياسي بين المجلس والحكومة قد عرقل إقرار إصلاحات لتنويع موارد الاقتصاد، فيما أدى العجز المتكرر في الميزانية وانخفاض الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الشعور بالأزمة.

نشدد في الجمعية الاقتصادية الكويتية على أنه يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته نحو 1,575 مليار دينار كما ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي، وإذا افترضنا خفض مستوى الإنتاج وفقاً لآخر قرارات «أوبيك+» واستمرار مستوى الأسعار على حاله - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 20,793 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3,624 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 17,169 مليار دينار، ومع إضافة نحو 2,298

مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 23,091 مليار دينار تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي

بمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة في نفس التقرير نحو 26,279 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2024/2023 عجزاً قيمته 3,187 مليارات دينار، ولكن يظل العامل المهيمن على حجم العجز أو الفائض هو إيرادات النفط، وأي إضافة أو وفر في النفقات العامة. وبانتهاء شهر يناير 2024 انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2024/2023، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط لما مضى من السنة المالية الحالية نحو 84,7 دولاراً، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2024 نحو 80,9 دولاراً، وهو أعلى بنحو 10,9 دولارات للبرميل أي بما نسبته نحو 15,6% عن السعر الافتراضي الجديد المقدّر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً للبرميل

لذلك ختاماً نرى أن مهما تغيرت بعض الأرقام ونقص العجز بشكل طفيف إلا أن العقلية الحكومية المتجذرة في تعزيز الريعية لازالت موجودة، ونؤمن ونعتقد بأن الثقة في سمو رئيس الوزراء الجديد في محلها وأن الخطأ في تقدير المخاطر الاقتصادية من قبله غير مقبول قياساً على خبرته أكاديمياً وعملياً. ونؤكد كما أكدنا لكل رئيس وزراء في السابق بأننا في الجمعية الاقتصادية الكويتية نمد يد العون لننهض في وطننا واقتصاده وتحقيق الحياة الكريمة للشعب في يومه وغده

– بتاريخ 28/4/2024 تم إصدار رسالة بعنوان ” رسالة مفتوحة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الجديد – لا عزاء للحالمين “، وجاءت الرسالة على النحو التالي :

على غير العادة في بياناتنا السابقة بتأكيدنا بمد يد التعاون مع أي رئيس وزراء



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

يحظى بثقة حضرة صاحب السمو الأمير - حفظه الله - في آخر البيان، فإننا اليوم نؤكد هذا الالتزام من الجمعية الاقتصادية الكويتية في بداية رسالتنا هذه والالتفاف حول القيادة السياسية نظراً لأهمية المواضيع العالقة التي يغلب عليها الجانب الاقتصادي والمالي ونظراً لحساسية الوقت ولأننا أصبحنا نتقن في إضاعة الفرص ونعرف أننا لا نملك رفاه الوقت

في البدء نبارك للشيخ أحمد العبدالله الأحمد الصباح ثقة حضرة صاحب السمو حفظه الله، ولا يسعنا وهو على سدة القرار التنفيذي ورأس هرمه اليوم إلى أن نؤكد بأننا لا نملك في الجمعية الاقتصادية الكويتية سلطة التغيير ولا نفوذ القرار ولكن نملك جرأة القلم وصدق النية وحزم الكلمة والعقول المستنيرة لنهضة هذا الوطن  
يا سمو الرئيس،

أحد مشاكل الكويت المتجذرة سابقاً هو بسبب زيادة ارتباط الشأن الاقتصادي برجال السياسة وليس الاقتصاد، واليوم يقع اختيار صاحب السمو على شخص اقتصادي ومالي بعد سمو الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح الذي نتمنى له التوفيق أينما حل وعمل، وهذا إذ يؤكد للكويت كافة قبل أن يؤكد المؤكد بالنسبة لنا بأن الشأن الاقتصادي والمالي هو الشريان الرئيسي النابض في جسد الكويت منذ أن تأسست بفضل الرجال المخلصين وعمل على تعزيز هذا الكيان وتنمية مقوماته المالية هو المغفور له بإذن الله الشيخ جابر الأحمد الصباح طيب الذكر

اليوم - وبدون تجميل للمفردات - نرى أننا نقف كدولة على خط النار بعد كل المحاولات الغير جادة والغير سليمة ممن سبقك في هذا المنصب وعلى أقل تقدير في آخر 15 سنة، وقليل من تلك الخطوات كان في محلة وفي وقته. وأولى هذه الممارسات هي كبح جماح الشعبوية المقيتة في مجلس الأمة والارتكاء على القلة القليلة ممن يقول كلمة الحق في الشأن الاقتصادي ولا يقل سوءاً عن مروجي الشعبوية هم النواب المرتعدون

من قول كلمة الحق أمام الرأي العام بدون خوف أو تزلف، فدور رجل الدولة هو النطق بالحق باحترام بدون خوف أو تسويق حتى لا يكون شيطاناً أخرس. لذلك في أي برلمان في العالم هناك نواب يقتاتون على دغدغة مشاعر الشعب، ولكن في كل برلمانات العالم هنالك حكومة أقسمت على الذود عن مقدرات البلد وممتلكاته وثرواته يقارعون الحجة بالحجة ولا يهابون المواجهة فهي عنصر أساسي في البرلمانات والسياسات العامة

يا سمو الرئيس،

قبل أكثر من عام، أعلن العراق عن مشروع ضخ اسمه القناة الجافة لربط الأسواق الآسيوية والخليجية بأوروبا، الذي هو طريق التنمية الذي تم توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات في شأنه، ورغم الإنذار المبكر بالإعلان عن المشروع إلا أن كثير من ردود الأفعال النيابية كانت ترمي المشكلة في ملعب الحكومة وهم يعلمون أن المشروع ليس وليد اللحظة وأن المشكلة أكبر من انزعاج نيابي أو صمت حكومي. في وقت تتعاضم فيه حاجة الكويت إلى إجراء تغيير هيكلي في طبيعة اقتصادها وفقاً للتحديات المتزايدة في أوضاعها المالية، نرى أن النواب وسط صمت حكومي مطبق فقط يطرحون تساؤلات عن أسباب التأخر الكويتي بعد 12 سنة من صدور مرسوم تطوير مدينة الحرير (الصبية وجزيرة بوبيان) ومن مشاريعها ميناء مبارك الذي بدأ العمل به في سبتمبر 2007، بدون الاكتراث إلى أن عندما يوفر مشروع ميناء الفاو 100 ألف فرصة عمل كمرحلة أولى، ومليون فرصة بعد إكماله وإنجازه سيكون له تأثير عكسي على فرص العمل التي تم الإعلان عنها في ميناء مبارك

المشكلة لا تكمن في ميناء الفاو، المشكلة تكمن في أن هذا المشروع المعلن والذي أثبتت جدية العراق في العمل فيه منذ أكثر من 6 سنوات يكون عنصر مفاجئة لصناع القرار في الكويت! وعلى الرغم من المشاحنات النيابية العراقية الداخلية وحرب المليشيات وعدم الاستقرار السياسي إلا أنهم كدولة ورجال دولة في الجانب التنفيذي امتلكوا القرار



والمواجهة للقرار ولم يجعلوا عدم الاستقرار السياسي الداخلي شناعة لعملهم

يا سمو الرئيس،

بعد أن هدأت العاصفة الإعلامية، كيف لنا أن نفهم مسألة ميناء الفاو كمنافس قوي وسباق لميناء مبارك؟ أولاً على الصعيد الإنشائي تم إطلاق ميناء مبارك سنة 2004 كمشروع تنموي من 4 مراحل يكتمل المشروع في 2016، والآن بعد 20 سنة من انطلاقه لم يكتمل العمل في مرحلته الأولى. ثانياً على صعيد خطة العمل وبرنامجهما كرؤية، يجب أن تكون المشاريع التنموية في الرؤية مترابطة المعالم كمشروع الجزر والمنطقة الشمالية والحرير مع ميناء مبارك كونه جزء أصيل من هذه الرؤية، لكننا نرى أن مشروع قيمته قرابة 25 مليار دولار لا نعرف طرق تمويله ومراحل إنجازه يشوبها الغموض. العنصر الثالث الذي لا يمكن أن تستقيم المعادلة بدونه هو هل الكويت تملك جودة سياسة خارجية تحقق تفاضل اقتصادي للدولة؟ وعندما نتعمق في هذه النقطة لا نرى أي اتفاق مع دول المنطقة المهمة التي من شأنها أن يكون للمشروع انتفاع مشترك بينهم وكأن المشروع لا يمت للوضع الجيو-سياسي الكويتي بصلة. والغريب أن الكويت تتمتع بعلاقة ممتازة مع دول الجوار وخصوصاً العراق بعد سقوط الطاغية صدام ولكن لم نرى أي استغلال لهذه العلاقة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين المتجاورين والذي يُعد أساس اقتصادي في التعامل بين دول أوروبا وبعض دول آسيا

علينا يا سمو الرئيس أن نعالج الطرق التي نعمل فيها كدولة بإدارة المشاريع الحكومية التنموية الكبرى، ونحن لا نتحدث فقط على ميناء مبارك ولكن عن المنطقة الشمالية، الحرير، الجزر وغيرها من المشاريع المعطلة. لذلك بخطوات عملية

1 - عدم الوصول لقيمة مضافة في الاقتصاد الكويتي سببه الأول والأخير هو عدم الاستقرار الحكومي وليس النيابي، لأن كل تلك المشاريع تحتاج لجرأة في القرار التنفيذي ولا تحتاج لتشريع للعمل فيها.

- 2 - نحتاج جرأة رجال دولة يحركون المياه الراكدة، فالبلد في حال شلل اليوم أكثر من قبل سنة ونصف.
  - 3 - لا نحتاج إلى حكومة تملك رؤية ورقية فقط، ولكن لحكومة تدافع عن رؤيتها ومستعدة للمواجهة من أجلها مع قرارات سليمة وقيادات كفؤة معينة.
  - 4 - التحرك لإنجاز عمل الحكومات السابقة وبالتحديد حكومة سمو رئيس الوزراء السابق الشيخ أحمد النواف الصباح في شراء حصة في موانئ أبوظبي المدرجة في البورصة والتي تدير موانئ مهمة وعديدة في العالم، فعمل الحكومات المتلاحقة يجب أن يكون متوتراً لا منقطعاً، كما ذكر أحد مدراء الصحف الكويتية على مواقع التواصل الاجتماعي.
  - 5 - العمل على إنجاز مذكرة التفاهم مع الصين - التي وقعها حضرة صاحب السمو الأمير عندما كان نائباً للأمير - لتشغيل المرحلة الأولى لميناء مبارك التي حسب تقارير الصحف الكويتية بأن بنيتها التحتية جاهزة.
- الأمل مازال موجوداً للحاق بالسباق الاقتصادي لدول المنطقة ويحتاج إلى إرادة حقيقية وتنفيذية فاعلة

### يا سمو الرئيس،

لا يهمننا المساجلة السياسية عن الدعم المعلن لأسعار المحروقات من الحكومة من عدمه، ولكن يعيننا أن مناقشة مسألة الدعوم وتكاليفها وأهمية توجيهها بشكل دقيق هي الأصل وما عدا ذلك فهو جانبي. أن أولويات الإصلاح الشامل تحتّم علينا التركيز في حجم النفقات وتهذيبها وكذلك إيقاف الهدر الصارخ في الميزانية

مناقشة رفع الدعم من عدمه هي مناقشة عقيمة، لماذا؟ لأنه ببساطة الدعوم في الميزانية المرصودة لسنة 2025/2024 تقريباً 600 مليون دينار وهذا بفرضية أن سعر



النفط هو \$70 دولار، ونظراً لما تم رسده وصرفه في سنة 2024/2023 المتوقع أكثر من 900 مليون دينار، هذا بالذات دعم الوقود وغاز البيوت. ونتوقع أن يكون المدخل المالي لهذه الزيادة إن أقرت هي لا تتجاوز 160-200 مليون دينار كويتي مقارنة بالهدر الصارخ في الميزانية الذي يصل إلى أضعاف هذا الرقم حوالي 3 مليار دينار

لذلك نرى بأن رفع 25% من سعر الوقود بأنواعه لا يمثل الحل السحري لميزانية الدولة ولا أحد الحلول المنطقية، فهي قد تكون ضمن جملة حلول كاملة لمعالجة مشكلة عدم تحديد الدعم لمستحقها بالنسبة للوقود والكهرباء والمحروقات كما دعت الجمعية الاقتصادية الكويتية سابقاً في مبادرتها «الاصلاح الاقتصادي الشامل» التي تقدمت بها مع كوكبة من الأكاديميين في جامعة الكويت إلى حضرة صاحب السمو الأمير إبان توليه منصب ولاية العهد وكذلك ببياننا السابقة مشيرين لأهمية هذه الخطوة في قطع دابر الهدر بهذا الباب أولاً، ومن ثم تحديد استحقاق الدعم للشعب ثانياً. وهذا من شأنه نظرياً وعملياً أن يكون له الأثر الإيجابي على ميزانية الدولة اليوم وغداً وينافي محدودية النفع وحساسية الأثر على المستهلك

ومن المهم يا سمو الرئيس للإشارة إلى مبدأ عقيم متأصل في فهم أولوية الدولة وأنها دورها الأصيل هو تحقيق وفورات مالية كشركة تجارية، وهذا ليس من أدوار الدولة الذي ينافي مبدأ تحسين الاقتصاد الكلي بتحسين معيشة المواطن وتعظيم الطبقة الوسطى. وبالإشارة لهذا المبدأ، شهدنا جميعاً على آخر زيادة للوقود سنة 2016 وكيف أن الأثر الاقتصادي كان لا يذكر عندما ارتفعت مصروفات الميزانية العامة بنحو 50%، وبالتالي هذا يؤكد بأن لا قيمة حقيقية لأي رفع للأسعار، ما لم يكن ضمن سياسة عامة تضبط الإنفاق

ختاماً يا سمو الرئيس..

الكويت اليوم بحاجة لقرار حازم وجريء من قبلكم لاجتياز حقبة النفط ورسم

مساراً جديداً للاقتصاد الوطني أكثر تنوعاً، صلابة واستدامة. لازلنا بعيدين كل البعد عن الرغبة والإرادة السياسية للبدء فعلاً بالإصلاحات الضرورية و محاربه الفساد وتحويل الشلل الاقتصادي إلى فرصة للتغيير، حيث إننا ندعو الى اعفاء من لا يملك القدرة على تحمل المسؤولية الوطنية من موقعه وافساح المجال لمن يملك العلم والقدرة على التصدي للتحديات، ونحن في الجمعية الاقتصادية الكويتية لن نتوانى عن تقديم المبادرات والمقترحات لما نراه يخدم الصالح العام ويبني مستقبل واعد للكويت كما وندعو مؤسسات المجتمع المدني كافة لتفعيل دورها لتكون شريكاً فعالاً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية، كما أننا لن نتخاذل عن ممارسة دورنا الوطني والمهني كجهة ضغط للوصول بالكويت إلى بر الأمان

– بتاريخ 15/5/2024 تم إصدار تصريح صحفي ” حول زيارة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله ورعاه إلى دولة الكويت والعلاقات الاقتصادية الكويتية العمانية وحجم التبادل التجاري بين البلدين ”، وجاء التصريح على النحو التالي :

صرح مشاري عبدالله العبدالجليل، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية أن العلاقات بين دولة الكويت وسلطنة عمان تتميز بالعمق والمتانة، مدفوعة بروابط تاريخية وثقافية قوية، وزيارة صاحب جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- إلى دولة الكويت تعزز هذه العلاقات، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتعكس الرغبة المشتركة في توسيع التعاون الثنائي، كما أن هذه الزيارة تؤكد على الأهمية الاستراتيجية للدور الذي يمكن أن تلعبه البلدين في تحقيق استقرار وتنمية المنطقة

وأشار إلى أن التبادل التجاري بين دولة الكويت وسلطنة عمان يشهد نمواً مستمراً حيث وصل إلى ما يقارب 630 مليون دينار كويتي أي ما يقارب 2 مليار دولار أمريكي، مع تركيز على الصادرات والواردات الرئيسية مثل المواد الغذائية، المعدات، الصناعات والمواد الخام .. مشيراً إلى أن مصفاة الدقم، كمشروع مشترك بين البلدين، تعتبر خطوة



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

هامة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي، وهذا المشروع لا يسهم فقط في تنويع مصادر الدخل وإنما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الصناعي والتقني بين البلدين وأضاف: من المهم التركيز على قطاعات مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والسياحة، وهذه القطاعات تملك القدرة على دفع عجلة التنمية المستدامة والابتكار، ويمكن أيضاً استكشاف فرص في التعليم والتدريب المهني، لتعزيز تبادل الخبرات وبناء قدرات الشباب في كلا البلدين

وأكد أن سلطنة عمان ودولة الكويت تلعبان دوراً محورياً في مجلس التعاون الخليجي، خاصة في تعزيز التكامل الاقتصادي والأمني بين الدول الأعضاء، والتركيز على مشاريع مشتركة يمكن أن يفتح آفاقاً اقتصادية أوسع، ويسهم في بناء اقتصاد خليجي موحد يمكنه التعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية

صرح الدكتور خالد بن سعيد العامري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة الماضية، ويأتي ذلك نتيجة الجهود المشتركة بين البلدين في تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والرغبة الصادقة بين قيادة البلدين في تصعيد وتطوير كل ما يخدم الشعبين العماني والكويتي من رخاء ونماء وحياة كريمة، وبشكل عام وبالنظر إلى الفترة من 2013 - 2019 فقد تراجع حجم التجارة البينية بين سلطنة عمان ودولة الكويت وبلغ في المتوسط -6% سنوياً، قبل أن يعاود الانتعاش مرة أخرى في عام 2020

ليشهد قفزة غير مسبوقة بنهاية عام 2023م بنسبة نمو بلغت 200%، ليصل حجم التبادل بين البلدين إلى أكثر من 876 مليون ريال عماني مقارنة بحوالي 281 مليون ريال عماني في عام 2022م، وهذا ما يعكس ثمار الجهود المبذولة والتعاون الجاد وأوضح أن البيانات الرسمية تشير إلى أن قيمة صادرات سلطنة عمان - بما فيها

إعادة التصدير - إلى دولة الكويت بلغت نحو 207 ملايين ريال عماني بنهاية ديسمبر 2023م، مقارنة بنحو 150 مليون ريال عماني في 2022م، وتتبع الصادرات العمانية إلى دولة الكويت يلاحظ وجود نمط متزايد في قيمة الصادرات العمانية إلى السوق الكويتية منذ عام 2019م. في المقابل، بلغت واردات سلطنة عمان من دولة الكويت نحو 670 مليون ريال عماني في عام 2023م وهي الأعلى مقارنة بالفترة المنصرمة، حيث زادت الواردات الكويتية إلى السوق العمانية بنحو 410% مقارنة بعام 2022م

وأكد أن الميزان التجاري بين سلطنة عمان والكويت ظل لصالح سلطنة عمان قبل أن يتغير الوضع بنهاية عام 2023م، فخلال الفترة من 2013 . 2022 حققت سلطنة عمان فائضا تجاريا مع الكويت بلغت قيمته في المتوسط 87 مليون ريال عماني، غير أن عام 2023 كان استثنائيا بعد ما تحول الميزان التجاري بين البلدين لصالح دولة الكويت بنحو 462 مليون ريال عماني، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات الكويتية إلى السوق العمانية بأكثر من 400%

وأشار إلى أن السلع التي تصدرها سلطنة عمان إلى السوق الكويتية وفقا للبيانات الرسمية لسنة 2023م تصدرتها منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها في المرتبة الأولى بنحو 35% من إجمالي قيمة السلع المصدرة من سلطنة عمان إلى الكويت بقيمة بلغت 31,6 مليون ريال عماني، وجاءت الآلات والأجهزة الآلية والمعدات الكهربائية وأجزاؤها في الترتيب الثاني بنحو 16% وبقيمة بلغت 14 مليون ريال عمان، وجاءت ثالثا المعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة 12,3 مليون ريال عمان، أما ما يخص قطاع إعادة التصدير فإن الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية قد هيمنت على قطاع إعادة التصدير العماني إلى دولة الكويت بـ 85% حيث تجاوزت قيمتها 62 مليون ريال عماني .. مشيراً إلى السلع التي استوردتها سلطنة عمان من الكويت فقد هيمنت المنتجات المعدنية الواردة من السوق الكويتية إلى سلطنة عمان على أكثر من 92% من جملة قيمة



الواردات الكويتية إلى سلطنة عمان بقيمة بلغت 620,5 مليون ريال، وجاءت منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها ثانيا بقيمة 21,8 مليون ريال عمان، وفي المرتبة الثالثة حلت أدوات وأجهزة البصريات والتصوير الفوتوغرافي أو السينمائي وغيرها والأدوات الطبية والجراحية وأصناف صناعة الساعات أدوات موسيقية بقيمة 12 مليون ريال عماني مرتفعة بأكثر من 2800% مقارنة بعام 2022م

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية: أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت تشهد في الآونة الأخيرة نمواً مطرداً، نتيجة للجهود المبذولة بين البلدين على أعلى مستوى بين القيادة السياسية للبلدين، وذلك للاستفادة من المقومات والممكنات الاقتصادية والعلاقات الأخوية المتينة التي تتسم بها البلدين، وتعتمد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عمان والكويت على التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات الاقتصادية، وتشير الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن حجم استثمارات القطاع الخاص الكويتي في سلطنة عُمان بنهاية عام 2023م يتجاوز 920 مليون ريال عُماني، وتشمل الاستثمارات قطاعات مختلفة بينها التجارة، والاستثمار، والسياحة، والصناعة، بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود مشتركة على أعلى مستوى لتعزيز التعاون في مجال الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز، حيث تمتلك كل من سلطنة عمان والكويت موارد وثروات كبيرة في هذا القطاع، وقد توجت العلاقة المتينة بين البلدين والممكنات المحفزة بافتتاح المشروع المشترك مصفاة الدقم في يناير الماضي بالتزامن مع زيارة صاحب السُّمو الشيخ مشعل الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، والذي يعد من أضخم المشاريع الخليجية المشتركة في قطاع المصافي والبتروكيماويات، لاسيما وأن الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان والمطل على أهم الممرات البحرية العالمية يمثل ميزة تنافسية للمشاريع ذات الطابع العابر للحدود ونوه إلى أن آفاق التعاون التجاري بين سلطنة عمان والكويت واعدة وذات مقومات

مشتركة حيث يتمتع البلدين باستقرار سياسي وبتوافق مشترك في كثير من القضايا الإقليمية والعالمية، كما إن الرؤى الوطنية في تعزيز النمو الاقتصادي يفتح الفرص لتوسيع نطاق التجارة وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.

## - بتاريخ 2024/7/10 تم إصدار بيان بعنوان " وزير المالية ..الرأي الآخر"، وجاء البيان على النحو التالي :

نكتب هذا البيان ونحن مدركون حالة الترقب العام مما يسود المشهد الاقتصادي الكويتي، حيث أثّرنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية على مر الظروف المتعاقبة مع أبناء الوطن من الاقتصاديين والمختصين إلى إطلاق صرخات للرفق بهذا الوطن

هناك حالة من اللامبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي، لذلك ليس غريباً أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة من جراء التأخر في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية لتحسين الحياة الكريمة للشعب الكويتي من ضمن الإصلاح السياسي المنشود، وكذلك من التصريحات التي تستخف بعقول الناس ومشاعرهم وآخرها ما جاء في لقاء الأخ وزير المالية

بدايةً نؤكد ما جاء في بياننا السابق بمد يد التعاون مع أي رئيس وزراء يحظى بثقة حضرة صاحب السمو الأمير - حفظه الله - ، فإننا اليوم نؤكد هذا الالتزام من الجمعية الاقتصادية الكويتية من باب الالتفاف حول القيادة السياسية نظراً لأهمية المواضيع العالقة التي يغلب عليها الجانب الاقتصادي والمالي ونظراً لحساسية الوقت ولأننا أصبحنا نتفنن في إضاعة الفرص ونعرف أننا لا نملك رفاه الوقت. لذا من الواجب يا سمو الرئيس علينا أن نقول هذه النقاط الأساسية استشعاراً لروح المسؤولية الوطنية.

### أولاً: المساواة لا تعني العدالة

العدالة والمساواة لا يلتقيان ليس فقط اقتصادياً بل في المجريات العامة، وأن الله



سبحانه دعانا للعدل وهذا مبدأ رباني يمكن اسقاطه على الجانب الاقتصادي في التعاطي مع الدعوم التي تدفعها الدولة من محروقات، كهرباء، ماء، أراضي صناعية وزراعية، ودعم عمالة وطنية

حيث دعت الجمعية الاقتصادية الكويتية في بيانات عدة بأن سلم الإصلاح الاقتصادي لا يبدأ بالمواطن ولكن بعدالة الدعوم الموجه للمواطن، فلا يجوز مساواة من يستفيد بالدعوم الموجه للبنزين ليشغل اسطول سيارات في شركات التوصيل بمن يملك سيارة وحيدة، ولا يمكن مساواة من يشغل مصنع متكامل بالأجهزة التي تعمل لساعات طويلة بمواطن يسكن في بيت واحد من حيث الحمولات الكهربائية ولا حتى من يكون راتبه بسيط في القطاع العام مع من يتلقى مبالغ عالية في دعم العمالة الوطنية. لذلك أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يدفع الناس ثمن التباطؤ بالإصلاح الاقتصادي ولا يستفيدون بعوائده وهذا بالضبط ما نحن فيه الآن

### ثانياً: التجربة مقضوضة

كرنا في بياناتنا السابقة في الجمعية الاقتصادية الكويتية بأن أوليات الإصلاح الاقتصادي تتشكل في إيقاف الهدر الصارخ في الميزانية وتطرقنا له بإسهاب في مواطن الهدر بالأرقام والأبواب في الميزانية. وقد كرر الأخ وزير المالية أهمية إيقاف الهدر لكن مع الأسف دون الذهاب إلى أبوابه وأسبابه ودوافعه وماهي أكبر مسببات الهدر وأين يذهب هذا الهدر، ولكن فقط اكتفي بكلام إنشائي لا يسمن ولا يغني من جوع. ومما يجعل الموضوع أكثر ضبابية هو عجز الحكومة عن التحرك وفق برنامج محكم بإقرار الدين العام عبر خطة إنفاق أدى لتمويل العجز بالسحب من أصول الاحتياطي العام السائلة، وأصبح الصندوق صفري، وفقاً لتقارير محلية عدة وكلام الأخ وزير المالية

### ثالثاً: القطاع الخاص ليس له أولويه

هذا الوطن بنى على أكتاف الرجال المخلصين ممن ضربوا أصقاع الأرض شرقاً

وغرباً وحولوا الأرض القاحلة بلا خضرة ولا ماء إلى بلد يتمنى الجميع مواطنته. لذلك التجارة الحرة والقطاع الخاص هو عنصر أساسي في نهضة أي اقتصاد مستدام وهذا لا يخفى على سموك كونك ابن هذا القطاع. إن استمرار القطاع العام عالي التكلفة وضعيف الإنتاجية في الهيمنة على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، يجعل الأداء الاقتصادي التاريخي للدولة غير موفق. المحزن أن درجة اعتماد الاقتصاد على النفط اليوم قد تزايدت، ودرجة ارتهان مستقبل الكويتيين به قد تضاعفت.

لا يمثل الاعتماد النفطي المشكلة الوحيدة التي تعاني منها الكويت إذ لا يزال القطاع الخاص غير قادر على المنافسة بالمعايير العالمية والإقليمية، متكللاً بصورة أساسية على العقود الحكومية والمناقصات لكي ينمو ويكبر. هذا في ظل تراجع نسبة العمالة الوطنية منذ الثمانينات إلى اليوم، فالقطاع العام يساهم بنحو 70% تقريباً من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهو ما ليس له مثيل إذا ما قارناه في دول العالم المتقدم «اقتصادياً» وبالأخص بعد ثبوت عدم القدرة على قيام الحكومات بعملية الإنتاج السلعي والخدمي، ولا يوجد ذلك اليوم إلا في التجربة الاقتصادية لكوريا الشمالية

هذا يدعونا لضرورة تغيير الفكر الاقتصادي في البلاد والتفكير بمزيد من المساندة للقطاع الخاص. لذلك فإن تفعيل برامج الخصخصة لرفع كفاءة الدولة وتحسين الخدمات العامة وكذلك بتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي لها تجربة يتيمة بالكويت ولم ترى النور لحد اللحظة بعد أكثر من عقد من الزمان. وهذا من الأدوات المهمة لصقل وتحسين ميزانية الدولة بتهذيب مصاريفها. وهذه الحلول وسرد المشاكل بعمق اقتصادي أيضاً ما كان غائباً في مقابلة الأخ وزير المالية في دولة يُعد قطاعها الخاص لبنة أساسية من تشكيل اقتصادها منذ الأزل. لذلك ما تم طرحه كحلول سياسية لمعالجة مشكلات الاقتصاد هو ما أدى إلى تضخم تكلفة تسييس الاقتصاد وتضرره بسياسات معيقة للتنمية وجهود تنويع موارد البلاد



#### رابعاً: المشاريع الصناعية والإغراق

دعم المنتج المحلي هو هدف أصيل للجمعية الاقتصادية الكويتية وما نسعى له دائماً في بياناتنا وعملنا هو حماية بيئة الأعمال الكويتية ومتانة اقتصادنا المحلي. لذا فإن حماية المصانع الكويتية من مخاوف الإغراق من الدول القريبة والبعيدة هو واجب وطني. بحيث تقوم بعض الدول الخليجية برعاية ودعم منتجاتها ومحاولة تعزيز مساهمتها في دول خليجية أخرى. لذلك فإن من باب أولى تشريع قانون يجيز ويشجع ويعزز الصادرات الكويتية للدول الخليجية وإعطائهم ميزات إضافية في سعيهم لتوطين هذه الصناعة خليجياً وليس فقط محلياً وكذلك إقليمياً في دول قريبة (العراق على سبيل المثال). وأكدنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية أنه في ضوء ندرة التصنيع المحلي لبعض المنتجات التي تسعى إليها جهات الدولة في مشترياتها الحكومية وسعيها إلى توطين بعض الصناعات فإننا أشرنا سابقاً إلى فتح الرخص للنشاطات المحدودة والمعنية بصناعة وإنتاج وتكرير وتحويل المواد الخام، وأكدنا على تكليف الهيئة العامة للصناعة بمراجعة إجراءات تخصيص تسليم الأراضي لأغراض الصناعة الوطنية والإسراع في تلبية الطلبات المقدمة بهذا الشأن في إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك وبما يسمح بتعزيز وزيادة النشاط الاقتصادي وتشجيع المنافسة لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية بهذا الخصوص

وهذا ما كان مفقوداً للأسف في حديث الأخ وزير المالية بمعرفة سعي الدولة بتعزيز هذا القطاع المهم الذي كان بسبب نهوضه رافد مهم لاقتصاد دول الجوار وعنصر فعال لخلق فرص عمل حقيقية

#### خامساً: المشاريع الصغيرة المنسية

إن الاقتصاد القائم من جهة، والاستهلاك المرتبط به من جهة أخرى، غير مبني في أغلبه على اقتصاد القيمة المضافة "Added Value"، بل على خلق احتياجات غير

أساسية. لذلك فإن الحاجة الملحة لتبني ودعم المشاريع الصغيرة هي ذات الحاجة الملحة لبناء اقتصاد وطني جديد متنوع ومستدام في حقبة ما بعد النفط، فهذه المشاريع بحاجة لأن يفتح لها المجال والأفق في الصناعة والزراعة والنقل وصولاً إلى التصدير بحيث تصبح مجدية وجاذبة لآلاف الخرجين في التوجه إلى الأعمال الحرة وخلق رأس مال منتج بدلاً عن الراتب الحكومي، وهذا أحد اللبئات الأساسية في تشكيل أي اقتصاد مستدام لم نسمع أي حديث عنها في نواحي تنويع مصادر الدخل للدولة

لذلك تعتبر المشروعات الصغيرة بديلاً استراتيجياً لجميع الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، لعلاج الكثير من المشكلات التي تواجه اقتصاداتها من ناحية، لكن برغم ادعاء أغلب الدول اهتمامها بهذه المشروعات، إلا أن عددًا قليلاً منها نجح في الاستفادة من الإمكانيات والمزايا المحققة من خلال تبني ورعاية هذه المشروعات، والسبب في ذلك هو عكس ما نملك من ضعف الترويج لثقافة المبادرة وتأثر بيئة العمل بنقص الحوكمة والفساد والمحسوبية ونقص تحديث التشريعات ونقص التمويل نتيجة عدم الاكتراث بهذا العنصر الحيوي الذي يشكل عنصر مهم لأي ناتج محلي في الدول المتطورة.

#### سادساً: شركة المشاريع التكنولوجية

ذكر الاخ وزير المالية في حديثه عن تأهيل 4 شركات وطنية معنية بالتكنولوجيا لعمل مشروع «الفايبر اوبتك» لخدمات الانترنت السريعة في الكويت، وهي فكرة محمودة ولكن لاقى هذا الحديث استغرابنا بعدم إسناد هذا المشروع للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا (NTEC) والتي تأسست في نوفمبر 2002 كشركة مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار، والتي تم إنشاؤها للعب دور حيوي في إقامة المشروعات المتخصصة ذات التقنية الحديثة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال مختلف أوجه القطاعات الصناعية والتجارية والمهنية والحرفية والخدماتية. وقد يكون قد غاب عن الوزير دور هذه الشركة الغائب عن الساحة وحيث أننا لم نرى في مسيرة 22 سنة أي شيء يذكر.



ونؤكد بأن تفعيل دور هذه الشركة مهم جداً وبعدم الالتفات تغير دور الشركة الأساسي من الاستثمار في صناديق ومحافظ الشركات التكنولوجية بمختلف مجالاتها البيئية والصحية وغيرها، إلى شركة تؤسس مشاريع تحت مظلة «تكنولوجية» ظاهرياً وهي لا تمت للتكنولوجيا المتجددة والطاقات البديلة بصلة. أولها شركة تسويق تنافس شركات القطاع الخاص، وأخرى للاستشارات الإدارية، وكذلك شركة موارد بشرية تقوم بتعيين طاقات وخبرات في الهيئة وشركاتها التابعة، وإن كانت فكرة الشركة الأخيرة محمودة، ولكنها لا تمت للتكنولوجيا بأي صلة

أخيراً: سمو رئيس الوزراء .. نصيحة صادقة

جاءت مقابلة الأخ وزير المالية على تلفزيون الدولة الرسمي كفرصة ثمينة لنا كمختصين واقتصاديين لفهم أبرز ملامح التوجه الحكومي الاقتصادي القادم، إلا أن المقابلة من ناحية الأداء والشفافية والمعلومات والغزارة والعمق الاقتصادي جاءت متواضعة. حيث جرت العادة بأن تكون مقابلات وزراء المالية في دول الجوار مشمولة برؤى وخطط مستقبلية لها طابع زمني محدد وعادةً ما تكون فرصة للوزير لتبسيط الضوء على العمل الذي تقوم فيه الوزارة بشفافية عالية وباحترافية نظرية بالشرح. إلا أننا شعرنا أولاً بالإحباط مما جاء من إعداد ركيك للمقابلة من غير أخذ رأي ومشورة المختصين في جمعيات النفع العام، وثانياً بالاستغراب من ضحالة الأسئلة المقدمة للوزير حيث يعكف وزراء المالية في الدول المجاورة على الظهور بشاشات قنوات اقتصادية يكون فيها الإعداد فني بحث والحوار متخصص مهني.

## اللجنة الثقافية :

شُكلت اللجنة الثقافية من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2024، وهم

| م  | الاسم                            | المنصب      |
|----|----------------------------------|-------------|
| 1  | هيا ايمن عبدالله بودي            | رئيس اللجنة |
| 2  | حامد عبد السيد الدلال            | عضو         |
| 3  | شيخة عبدالعزيز النجار            | عضو         |
| 4  | عبدالعزیز عيسى الطواش            | عضو         |
| 5  | عبد الغفور محمد عبد الهادي حاجيه | عضو         |
| 6  | فيصل ضاوي فايز العتيبي           | عضو         |
| 7  | محمد فهد الامير                  | عضو         |
| 8  | مريم عبدالمحسن البغلي            | عضو         |
| 9  | مصطفى غازي يوسف المضاف           | عضو         |
| 10 | نوره عبدالعزيز شارع اللهو        | عضو         |

## ومن أبرز الأنشطة التي نظمتها اللجنة :

1. ندوة عامة بعنوان ( القيادة في عالم مليء بالاضطرابات - LEADING

(IN A WORLD OF HYPER-INSTABILITY

بتاريخ 17/10/2023 نظمت اللجنة بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ندوة

عامة بعنوان (القيادة في عالم مليء بالاضطرابات - LEADING IN A WORLD

OF HYPER- INSTABILITY) وقدمها Prof. Kevin Corley- Professor Of

ganisational Behaviour, Imperial College London ، وأدارت الحوار السيدة /

هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية



## 2. ندوة عامة بعنوان (القيادة الأخلاقية - Leadership Ethics):

بتاريخ 21/11/2023 نظمت اللجنة بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ندوة عامة بعنوان (القيادة الأخلاقية - Leadership Ethics) وقدمها Prof. Eric Uhlmann - Professor of Organisational Behaviour ، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 3. ندوة عامة بعنوان ( الحوكمة واللجوء الفلسطيني: التداعيات والآثار القانونية والاقتصادية)

بتاريخ 6/12/2023 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (الحوكمة واللجوء الفلسطيني: التداعيات والآثار القانونية والاقتصادية) وقدمها الدكتور / داود بن عيسى - أستاذ الفقه والمالية الإسلامية - كلية القانون الكويتية العالمية والدكتورة/ مي حمود - أستاذ مشارك بقسم القانون الخاص - كلية القانون الكويتية العالمية ، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 4. ندوة عامة بعنوان ( حوار التنمية: الواقع والطموح) (1) :

بتاريخ 2024/1/30 نظمت اللجنة بالتعاون مع مبرة صباح السالم المبارك الصباح ضمن سلسلة ندوات، ندوة عامة بعنوان (حوار التنمية: الواقع والطموح) وقدمتها المهندسة / سارة أكبر - مهندسة وسيدة أعمال وعضو المجلس الأعلى للتخطيط سابقاً ، ورائد الأعمال / محمد جعفر - المدير الشريك لشركة فيث كابيتال القابضة ، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 5. ندوة عامة بعنوان ( حوار التنمية: الواقع والطموح ) (2):

بتاريخ 2024/2/6 نظمت اللجنة بالتعاون مع مبرة صباح السالم المبارك الصباح ضمن سلسلة ندوات، ندوة عامة بعنوان (حوار التنمية: الواقع والطموح) وقدمها السيد/ عبد المجيد الشطي - مستشار اقتصادي، والسيدة / هنادي الصالح - رئيس مجلس إدارة شركة أجيالتي، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 6. ندوة عامة بعنوان ( حوار التنمية: الواقع والطموح ) (3):

بتاريخ 2024/2/13 نظمت اللجنة بالتعاون مع مبرة صباح السالم المبارك الصباح ضمن سلسلة ندوات، ندوة عامة بعنوان (حوار التنمية: الواقع والطموح) وقدمها الشيخ/ أحمد الصباح - رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، والسيدة/ وفاء القطامي - نائب رئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 7. حلقة نقاشية بعنوان ( التحديات الاقتصادية وآفاق الإصلاحات في الكويت):

بتاريخ 19/2/2024 نظمت الجمعية الاقتصادية الكويتية بالتعاون مع مكتب البنك الدولي في دولة الكويت حلقة نقاشية بعنوان (التحديات الاقتصادية وآفاق الإصلاحات في الكويت) وقدمها السيد/ مناف الهاجري - وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار الأسبق، والسيد/ مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، والدكتور/ زياد النكت - مدير مكتب البنك الدولي في دولة الكويت، والدكتورة/ فادية سعدة- المدير الإقليمي للتنمية البشرية لدى البنك الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدكتور/ نادر محمد- المدير الإقليمي للتمويل لدى البنك الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية



## 8. ندوة عامة بعنوان ( حوار التنمية: الواقع والطموح ) (4):

بتاريخ 2024/2/20 نظمت اللجنة بالتعاون مع مبرة صباح السالم المبارك الصباح ضمن سلسلة ندوات، ندوة عامة بعنوان ( حوار التنمية: الواقع والطموح ) وقدمها السيد/ مناف الهاجري - وزير المالية الأسبق، والسيد/ فيصل الحمد - رئيس إدارة الثروات لمجموعة بنك الكويت الوطني، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 9. ندوة عامة بعنوان ( المستقبل والفرص الوظيفية: كيف نعزز توظيف المواطنين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة )

بتاريخ 2024/3/5 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (المستقبل والفرص الوظيفية: كيف نعزز توظيف المواطنين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة) وقدمها السيد/ محمد صادق القطان - عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والسيد/ مصطفى غازي المصنف - ناشط اقتصاديين ومهتم بشؤون البطالة، والسيد/ محمد أحمد المنوخ - عضو مجلس الإدارة وأمين صندوق جمعية الخريجين الكويتية، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 10. ندوة عامة بعنوان ( دور الصين في الأسواق الناشئة - Role of China in Emerging Markets )

بتاريخ 2024/5/7 نظمت اللجنة بالتعاون مع شركة Vontobel Asset Management ندوة عامة بعنوان ( دور الصين في الأسواق الناشئة - Role of China in Emerging Markets ) وقدمها Mr. Marc Bindschädler- Senior Emerging Markets Equity Strategist ، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 11. ندوة عامة بعنوان ( استراتيجيات التحول الرقمي )

بتاريخ 2024/5/8 نظمت اللجنة بالتعاون مع شركة سلوتس للاستشارات والحلول الذكية ندوة عامة بعنوان ( استراتيجيات التحول الرقمي ) وقدمها المهندس/ خالد الزنكي - مؤسس والرئيس التنفيذي (لونش + إطلاق )، والسيد/ أحمد الهندي - مؤسس شركة سلوتس للاستشارات والحلول الذكية، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 12. ندوة عامة بعنوان ( تحديات تحول الطاقة على اقتصاديات دول مجلس التعاون )

بتاريخ 2024/5/21 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (تحديات تحول الطاقة على اقتصاديات دول مجلس التعاون) وقدمها الأستاذ الدكتور/ عدنان شهاب الدين - زميل باحث أول زائر - معهد أكسفورد لدراسة الطاقة (أكسفورد، المملكة المتحدة) ومدير الأبحاث والأمين العام بالوكالة لمنظمة الأوبك سابقاً، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

## 13. ندوة عامة بعنوان (رؤية الكويت الجديدة من خلال مشروعات الشراكة)

بتاريخ 2024/5/29 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (رؤية الكويت الجديدة من خلال مشروعات الشراكة) وقدمها المهندس/ نايف الحداد- مدير مكتب البحوث والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر والالتزام بهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأدارت الحوار السيدة/ هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية



#### 14. ندوة عامة بعنوان (الاقتصاد الفلسطيني من وإلى أين)

بتاريخ 2024/6/3 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (الاقتصاد الفلسطيني من وإلى أين) وقدمها السيد/ رجا الخالدي- مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

#### 15. ندوة عامة بعنوان ( FINTECH – تحت مظلة هيئة أسواق المال)

بتاريخ 2024/6/5 نظمت اللجنة ندوة عامة بعنوان (FINTECH – تحت مظلة هيئة أسواق المال) وقدمتها السيدة/ زهراء الموسى – مدير وحدة التقنيات المالية بهيئة أسواق المال، والسيد / عبد الله الشامري – محلل أول بوحدة التقنيات المالية، والسيدة/ ألطاف الفرج – محلل بوحدة التقنيات المالية، وأدارت الحوار السيدة / هيا أيمن بودي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية

#### 16. ندوة عامة بعنوان (من التنمية إلى الاستدامة)

بتاريخ 2024/6/25 نظمت اللجنة بالتعاون مع دار الخبرة للتنمية والتطوير ندوة عامة بعنوان (من التنمية إلى الاستدامة) وقدمها السيد/ محمد الشطي – خبير في شئون أسواق وأسعار النفط والطاقة واقتصاديات الطاقة، والمهندس/ نايف الحداد – مدير مكتب البحوث والتخطيط الاستراتيجي بهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستاذ الدكتور/ طارق الدويسان – مستشار جودة وتنمية، وأدار الحوار السيد / سلطان الجزاف – عضو الجمعية الاقتصادية الكويتية ورئيس لجنة الملتقى الاقتصادي



ندوة التقنيات المالية - هيئة أسواق المال



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي



ندوة القيادة في عالم مليء بالاضطرابات



ندوة المستقبل والفرص الوظيفية



ندوة رؤية الكويت الجديدة من خلال مشروعات الشراكة



## لجنة التطوير المهني والتدريب :

شُكلت لجنة التطوير المهني والتدريب من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2024/2023 ، وهم

| م  | الاسم                    | المنصب      |
|----|--------------------------|-------------|
| 1  | محمد عزت العريان         | رئيس اللجنة |
| 2  | ابراهيم عبدالرحمن الرخيص | عضو         |
| 3  | د. عادل حسن دشتي         | عضو         |
| 4  | الرازي يوسف البديوي      | عضو         |
| 5  | بشاير حديجان المطيري     | عضو         |
| 6  | ثامر عبدالله المسيلم     | عضو         |
| 7  | جمال عبدالعزيز المطوع    | عضو         |
| 8  | حوراء على تقى اكبر       | عضو         |
| 9  | خلود خلف محمد            | عضو         |
| 10 | سارة أحمد الشبلي         | عضو         |
| 11 | سالم علي ناصر الشريع     | عضو         |
| 12 | عبدالله سعد السريع       | عضو         |
| 13 | عمر خالد الرميحي         | عضو         |
| 14 | عنود صنيطان الظفيري      | عضو         |
| 15 | فاطمة هيمان مبروك        | عضو         |
| 16 | فاطمة ناصر بهبهاني       | عضو         |
| 17 | محمد جاسم الفضلي         | عضو         |
| 18 | محمد حسين المؤمن         | عضو         |
| 19 | محمد فهد الامير          | عضو         |
| 20 | منصور علي التميمي        | عضو         |
| 21 | وسام نجف بهبهاني         | عضو         |

## قامت لجنة التطوير المهني والتدريب بتنظيم العديد من الدورات التدريبية وذلك على النحو التالي

### 1. دورة تدريبية بعنوان (التحليل الأساسي (مقدمة في تحليل الأسهم):

تاريخ الانعقاد : 19 - 20 نوفمبر 2023:

هدفت الدورة إلى تعريف المشاركين على أسواق الأسهم ومفهوم الأسهم والمؤشرات ومعرفة المخاطر والعائد المتوقع للاستثمارات، بالإضافة إلى تعلم آليات التقييم الأساسي للأسهم لتحديد القيمة العادلة للأسهم وتحديد اتجاهات السعر وتحديد المخاطر والمقارنة بين الأسهم المختلفة من حيث العائد والمخاطر.

### 2. دورة تدريبية بعنوان (تمويل الشركات (Corporate Finance):

تاريخ الانعقاد: 28 - 30 يناير 2024:

هدفت الدورة إلى تقديم نظرة عامة للمشاركين على دورة تمويل الشركات وهيكلها وأهدافها ، بالإضافة إلى التطرق لعدة منها، تغطية الأسس المالية، تحليل الاستثمار، الموضوعات المتقدمة في تمويل الشركات. العرض وهيكل رأس المال، رأس المال العامل، السيولة، عمليات الدمج والاستحواذ، إعادة هيكلة الشركات، التقييم. وتقديم عرض بملخص للوجبات الرئيسية والموارد الإضافية لمزيد من التعلم.

### 3. دورة تدريبية بعنوان (مقدمة في عقود التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية)

تاريخ الانعقاد: 13 - 14 فبراير 2024:

هدفت الدورة إلى تعريف المشاركين بأنواع التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى عملائها لتمويل احتياجاتهم من الأصول والمنافع والفروق بينها وبين التمويلات



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

التي تقدّمها البنوك التقليدية، بالإضافة إلى تعريف المشاركين بأنواع الحسابات والودائع الاستثمارية وكيفية احتساب وتوزيع الأرباح فيها.

#### 4. دورة تدريبية بعنوان ( أسرار التخطيط للادخار والاستثمار ):

تاريخ الانعقاد : 18 - 19 فبراير 2024:

هدفت الدورة إلى تأهيل المشاركين لتحديد إمكانياتهم والتزاماتهم والتخطيط للوصول لأهدافهم ومواجهة متطلبات الحياة المتزايدة والمتسارعة ، والوصول لحياة مالية متوازنة في ظل ظروف اقتصادية تنحو نحو مزيد من الصعوبة من خلال وضع مخطط مالي بطريقة متزنة وواقعية لتكون خارطة الطريق للمشارك من خلال برنامج تأهيلي للادخار وتقييم البدائل الاستثمارية لاختيار أفضل وسائل الاستثمارية لتنمية الدخل والوصول إلى الأهداف ولتحقيق عوائد مجزية تتناسب مع الخطة الزمنية والأهداف المرتقبة وبخطوات وأساليب عملية مدروسة تمكن المشارك من الوصول إلى أهدافه وتحقيق الاستقرار المالي والأمان المستقبلي.

#### 5. دورة تدريبية بعنوان ( المالية العامة لدولة الكويت ):

تاريخ الانعقاد : 2 - 6 يونيو 2024:

هدفت الدورة إلى فهم المشاركين للمالية العامة وعناصرها والأدوات التشريعية المنظمة لها، بالإضافة إلى معرفة مراحل إعداد المالية العامة وتنفيذها والرقابة عليها.



البرنامج التدريبي أسرار التخطيط للأدخار والاستثمار



البرنامج التدريبي التحليل الأساسي مقدمة في تحليل الأسهم



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي



البرنامج التدريبي دور المالية العامة لدولة الكويت

## لجنة المشروعات الصغيرة :

شُكلت لجنة المشروعات الصغيرة من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2024/2023 ، وهم

| م  | الاسم                           | المنصب      |
|----|---------------------------------|-------------|
| 1  | حمد خالد العبدالكريم            | رئيس اللجنة |
| 2  | اسامه علي الرمضان               | عضو         |
| 3  | بدر نافل الهذال                 | عضو         |
| 4  | بشائر حديجان المطيري            | عضو         |
| 5  | جمال عبدالعزيز المطوع           | عضو         |
| 6  | حوراء على تقى اكبر              | عضو         |
| 7  | حيدر حسن ناصر الصايغ            | عضو         |
| 8  | خديجه مفرج نهار المطيري         | عضو         |
| 9  | خلود خلف محمد                   | عضو         |
| 10 | الدكتور أحمد سعد الدويلة        | عضو         |
| 11 | الدكتور عادل حسن دشتي           | عضو         |
| 12 | الدكتور عبدالرحمن احمد المخيزيم | عضو         |
| 13 | الرازي يوسف البديوي             | عضو         |
| 14 | سعد عبدالعزيز عبدالله الزامل    | عضو         |
| 15 | طلال مصطفى الاسد                | عضو         |
| 16 | عادل عبدالله غلوم               | عضو         |
| 17 | عبدالرحمن بسام التركيت          | عضو         |
| 18 | عبدالعزیز عيسى الطواش           | عضو         |
| 19 | عبدالله خالد المطيري            | عضو         |
| 20 | عبدالله مساعد السلطان           | عضو         |



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

| م  | الاسم                      | المنصب |
|----|----------------------------|--------|
| 21 | عبدالمحسن سعد عفر الضفيري  | عضو    |
| 22 | عبدالمحسن فرج المطيري      | عضو    |
| 23 | عنود صنيثان الظفيري        | عضو    |
| 24 | فاطمة حسن العبسي           | عضو    |
| 25 | فاطمة عبدالرضا العلي       | عضو    |
| 26 | فاطمه ناصر بهبهاني         | عضو    |
| 27 | فريد صالح بدارنة           | عضو    |
| 28 | فهد محمد الهاجري           | عضو    |
| 29 | فيصل خليل خريبط            | عضو    |
| 30 | فيصل ضاوي فايز العتيبي     | عضو    |
| 31 | فيصل عقاب القريفة          | عضو    |
| 32 | قتيبة عبدالرحمن الحمود     | عضو    |
| 33 | محمد جاسم الفضلي           | عضو    |
| 34 | محمد حسين المؤمن           | عضو    |
| 35 | محمد سعد البراك            | عضو    |
| 36 | محمد فهد الامير            | عضو    |
| 37 | محمد ناصر العتيبي          | عضو    |
| 38 | مرشود علي المطيري          | عضو    |
| 39 | منصور علي التميمي          | عضو    |
| 40 | نواف جديان البغيلي         | عضو    |
| 41 | نوره داود عبدالرزاق الحنيف | عضو    |
| 42 | نوره عبدالعزيز شارع اللهو  | عضو    |
| 43 | نوف علي المري              | عضو    |
| 44 | هدى محمد العنزي            | عضو    |

## ومن أبرز الأنشطة التي قامت بها اللجنة :

### - بتاريخ 2023/9/23 ورشة تدريبية بعنوان (المهارات التسويقية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة):

الهدف العام من الورشة التدريبية: رفع مهارة المشاركون في استخدام الأدوات التسويقية المختلفة وأهم الأسباب لاستخدام أدوات المزيج الترويجي والتميز بينها والغرض المرجو منها ميدانياً

### - بتاريخ 2023/10/14 ورشة تدريبية بعنوان (استراتيجيات النجاح الحرجة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر):

الهدف العام من الورشة التدريبية: إمداد اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالمهارات والمعلومات اللازمة لتيسير أعمالهم بكل فعالية



الورشة التدريبية للمهارات التسويقية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### لجنة الملتقى الاقتصادي:

شُكلت لجنة الملتقى الاقتصادي من السيدات والسادة التالية أسماءهم لإعداد البرنامج المتعلق باللجنة للسنة المالية 2023/2024 ، وهم

| م  | الاسم                     | المنصب      |
|----|---------------------------|-------------|
| 1  | سلطان مساعد الجزاف        | رئيس اللجنة |
| 2  | اسماء عايض عواض المطيري   | عضو         |
| 3  | بدر نافل الهذال           | عضو         |
| 4  | براك عبدالمحسن العجمي     | عضو         |
| 5  | ثامر عبدالله المسيلم      | عضو         |
| 6  | حامد عبد السيد الدلال     | عضو         |
| 7  | حوراء على تقى اكبر        | عضو         |
| 8  | دناصر جاسم الصانع         | عضو         |
| 9  | رفعة جمعان الرشيدى        | عضو         |
| 10 | ريم عبدالله العيدان       | عضو         |
| 11 | سعود عبدالله العازمى      | عضو         |
| 12 | شيخة طارق أحمد الأحمد     | عضو         |
| 13 | عامر ذياب التميمي         | عضو         |
| 14 | عبدالله مساعد السلطان     | عضو         |
| 15 | عنان خالد محمد الصبيحي    | عضو         |
| 16 | فهد سعد النخيلان          | عضو         |
| 17 | مشعل طالب القناعي         | عضو         |
| 18 | منى صحن سعد الرشيدى       | عضو         |
| 19 | نهى عبدالعزيز المنصور     | عضو         |
| 20 | نوره داود الحنيف          | عضو         |
| 21 | نوره عبدالعزيز شارع اللهو | عضو         |
| 22 | وسام نجف بهبهاني          | عضو         |

ساهمت لجنة الملتقى الاقتصادي (الديوانية) في بحث مواضيع هامة متعلقة بالشأن الاقتصادي وتم مناقشتها بأسلوب حوارى بسيط ومباشر بين الضيوف والأعضاء، حيث استضافت الجمعية الاقتصادية الكويتية من خلال اللجنة العديد من الضيوف، وذلك على النحو التالي

1. تم استضافة الكاتب الأستاذ الدكتور/ فيصل الشريعي -، وذلك للتحديث عن ( موقع الكويت من مشروع الحزام والطريق).
2. تم استضافة السيد / عبد الوهاب مشاري الفارس - رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وذلك للتحديث عن ( دور اتحاد الجمعيات والجمعيات التعاونية في دعم استقرار الأسواق الاستهلاكية والغذائية).
3. تم استضافة الدكتور / عبد الله فهد العبد الجادر - مستشار تطوير إداري وموارد بشرية ، وذلك للتحديث عن ( البديل الاستراتيجي للأجور والرواتب).
4. تم استضافة Nobel Laureate Professor Myron Scholes Chief Investment Strategist، Janus Henderson ، وذلك للتحديث عن ( The Evolution of Risk Management ).
5. تم استضافة المهندس / حسين علي النكاس - مستشار تقنية المعلومات والأمن السيبراني ، وذلك للتحديث عن ( التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت).



الملتقى الاقتصادي التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة

## لجنة العلاقات العامة والإعلام:

- قامت اللجنة بإعداد ونشر جميع الاخبار والتغطيات الصحفية والفعاليات والأنشطة الخاصة بالجمعية الاقتصادية الكويتية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالجمعية ومتابعتها، بالإضافة إلى الرد على جميع الأسئلة والاستفسارات الخاصة التي ترد إلى الجمعية الاقتصادية الكويتية في جميع مواقع التواصل الاجتماعي.
- عملت اللجنة على جلب عروض من بعض الجهات كالفنادق والمنتجعات والمطاعم والأندية الصحية والعيادات الطبية وشركات التأمين ليستفيد منها أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية.
- نظمت اللجنة بتاريخ 23/3/2024 الموافق 13 رمضان 1445 الغبة الرمضانية السنوية.



استقبال السيد / مشاري العبد الجليل رئيس مجلس الإدارة لسعادة سفير سلطنة عُمان خلال الغبة الرمضانية



استقبال رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية لضيوف الجمعية خلال الغبة الرمضانية



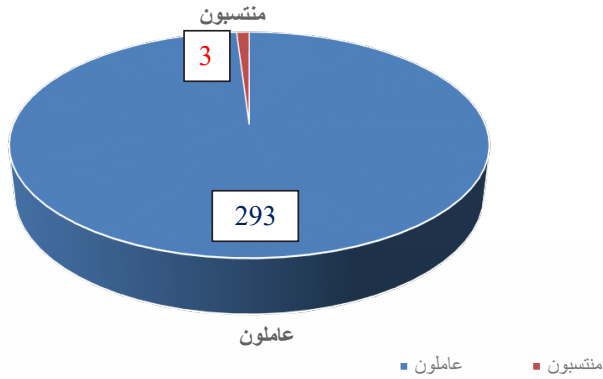
الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### العضوية في الجمعية

انضم لأسرة الجمعية خلال هذا العام 2024/2023 أعضاء جدد سواء أعضاء عاملون أو منتسبون إذ بلغ عدد الأعضاء الجدد الذين تم قبولهم في الجمعية (293) عضواً عاملاً، بينما بلغ الأعضاء المنتسبين (3) أعضاء

الأعضاء الجدد خلال السنة المالية 2024/2023



## العلاقات والمشاركات

- بتاريخ 2023/9/12 استقبل السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس في مقر الجمعية الدكتور / زياد النكت - مدير مكتب البنك الدولي في دولة الكويت، حيث تم مناقشة سبل التعاون المشترك بين الجانبين.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الإشراف على عملية الاقتراع والفرز لانتخابات الاتحاد الوطني لطلبة جامعة الكويت.
- بتاريخ 2023/10/3 استقبل السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس في مقر الجمعية السيدة / كارين ماكريا - مسؤول اقتصادي لدى السفارة الأمريكية لدى دولة الكويت، حيث تم مناقشة سبل التعاون المشترك بين الجانبين.
- شارك السيد / محمد الجوعان - نائب رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع قناة الصباح ميديا بشأن الدعوم ، حيث أشار إلى ضرورة توجيه الدعوم لمن يستحقها فليس هناك عدالة في توزيعها، بالإضافة إلى أنه يجب ترشيد مواطن الإنفاق وتحديد مواطن الهدر وهذا ما تدعوا إليه دائماً الجمعية الاقتصادية الكويتية.
- شارك السيد / محمد الجوعان - نائب رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع قناة جريتك بشأن العجوزات المالية، حيث أشار إلى أن كل وزراء المالية يتحدثون عن العجوزات المالية ... لكن لا يتكلمون عن الحلول، وأشار إلى من أوصلنا إلى هذا العجز؟، كما نوه أيضاً إلى استمرار تهيش الشباب وعدم استيعابهم خسارة للبلاد..
- شارك السيد / محمد الجوعان - نائب رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع قناة العربية بشأن هاجس التركيبة السكانية في البلاد وكيفية القضاء على العمالة الهامشية في سوق الكويت، كما تطرق إلى كثرة العمالة المخالفة في البلاد ...
- شارك السيد / محمد الجوعان - نائب رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع تليفزيون



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

- الكويت بشأن موضوع الرواتب الاستثنائية وزيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في فعالية مشتركة بين اتحاد شركات الاستثمار وسفارة الجمهورية التركية في دولة الكويت بعنوان Turkiya Your Resilient Investment Partner بتاريخ 2023/10/17.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر الهندي الكويتي لتكنولوجيا المعلومات والمنظم من قبل السفارة الهندية لدى دولة الكويت بتاريخ 2023/10/23.
- بتاريخ 2023/11/1 شارك السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس الإدارة في حفل الاستقبال بمناسبة العيد الوطني لجمهورية كوريا والذي اقامه سعادة السفير الكوري لدى دولة الكويت.
- بتاريخ 2023/11/5 اجتمع مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية مع مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية بشأن عرض رؤية الاتحاد فيما تناوله البيان الرسمي الصادر من الجمعية الاقتصادية الكويتية حول أولوية المنتج الوطني ومساواته بالمنتج المحلي، حيث أثنى الاتحاد على جهود الجمعية الاقتصادية الداعمة للصناعات المحلية وحرص الجمعية الدائم على اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بنمو الاقتصاد الوطني.
- بتاريخ 2023/11/2 استقبل السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس في مقر الجمعية السيد / أريك لوبورن - مدير ممارسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى البنك الدولي ووفد من مكتب البنك الدولي في الكويت، حيث تم مناقشة سبل التعاون المشترك بين الجانبين.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في ملتقى العدالة الاجتماعية رحلتنا نحو المساواة والمنظم من قبل رابطة الاجتماعيين الكويتية بتاريخ 2023/11/19.
- بتاريخ 2023/11/19 شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في اجتماع لجنة الشؤون

المالية والاقتصادية في مجلس الأمة وذلك لمناقشة الاقتراح بقانون بتعديل أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

- بتاريخ 2023/11/21 شارك السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس الإدارة في حفل الاستقبال بمناسبة العيد الوطني الثالث والخمسون لسلطنة عُمان، والذي أقامه سعادة سفير سلطنة عُمان لدى دولة الكويت.
- بتاريخ 2023/11/22 لقاء تشاوري بين مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية ومعالى وزير المالية للتباحث في الشأن الاقتصادي والاستماع إلى رؤية الجمعية بشأن الإصلاحات الاقتصادية في دولة الكويت.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى الاقتصاد المعرفي بالتزامن مع اللقاء الخامس والعشرين للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط التنموية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2023/11/30-29 والمنظم من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية بالرأي من خلال لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة في مجلس الأمة بشأن الاقتراح بقانون المقدم من بعض أعضاء مجلس الأمة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2023 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في ورشة عمل الاستراتيجيات الحكومية ومدى مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة من 2024/1/23-21 والمنظمة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية بتاريخ 2024/1/24 في ندوة (هل سيكون للطاقة النووية دور في تحقيق هدف صافي الانبعاث الكربوني الصفري في دولة الكويت) والمنظمة من قبل معهد الكويت للأبحاث العلمية.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية بتاريخ 2024/2/10 في المؤتمر الصحفي لوسائل الاعلام المختلفة للحديث عن اختيار دولة الكويت كنموذج للسياحة



الاقتصادية في الوطن العربي، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل رئيس الاتحاد الكويتي لأصحاب المهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- بتاريخ 2024/2/12 اجتمع السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس مع ممثلي جهاز حماية المنافسة، حيث تم مناقشة بحث إمكانية التعاون المشترك بين الجانبين.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية بتاريخ 2024/2/20 في حفل (إطلاق مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي في دولة الكويت) والمنظم من قبل المعهد العربي للتخطيط.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في (مؤتمر صناع العمل) والمنظم من قبل الهيئة العامة للشباب بتاريخ 2023/3/5 والتحدث في الحلقة النقاشية بعنوان (ماذا يريد الشباب من سوق العمل) .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في منتدى (نساء ضد الفساد) والمنظم من قبل الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية بالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بتاريخ 2024/4/28 .
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في المؤتمر السنوي الدولي العاشر تحت عنوان (الذكاء الاصطناعي: تطبيقاته وآثاره القانونية العلمية والعملية) والمنظم من قبل كلية القانون الكويتية العالمية خلال الفترة من 2024/5/102.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في الاحتفالية الخاصة بيوم المرأة الكويتية والمنظمة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتاريخ 2024/5/13.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في مؤتمر (التعافي من الإدمان .. ورحلة الاندماج الاجتماعي) والمنظم من قبل رابطة الاجتماعيين الكويتية بتاريخ 2024/5/20.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية بالرأي والملاحظات حول الاستطلاع المُعد من قبل هيئة أسواق المال بالتعاون مع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بشأن إنشاء منصة يتم من خلالها إدراج وتداول أسهم الشركات الناشئة في البورصة.

- بتاريخ 2024/5/26 شارك السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس الإدارة في حفل الاستقبال بمناسبة العيد الوطني لجمهورية جورجيا، والذي أقامه سعادة السفير الجورجي لدى دولة الكويت.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية في حفل إطلاق برنامج نقل المعرفة ضمن مشروع مجمع الكويت التقني لريادة الأعمال والمنظم من قبل من قبل الهيئة العامة للشباب بتاريخ 2024/6/2.
- بتاريخ 2024/6/9 استقبل السيد / مشاري العبد الجليل - رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية والسادة أعضاء المجلس في مقر الجمعية سعادة سفير جمهورية جورجيا السيد / نوشريفان او متايدزة، حيث تم مناقشة سبل التعاون المشترك بين الجانبين.
- بتاريخ 2024/7/18 شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية (أون لاين) في الورشة التوعية لهيئة أسواق المال بشأن الإطلاق التجريبي للمرحلة الثانية من نظام الإفصاح الإلكتروني.
- شاركت الجمعية الاقتصادية الكويتية مؤسسات المجتمع المدني في إصدار بيان مشترك بشأن مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لإنقاذ الأشقاء في غزة، ووقف العدوان الصهيوني على غزة.

## الجمعية عبر وسائل الإعلام

«الدقم».. خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي

# العبد الجليل: التبادل التجاري بين الكويت وعمان يبلغ 630 مليون دينار



خالد العامري

المشاركة بين البلدين في تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والرغبة الصادقة بين قيادة البلدين في تصعيد وتطوير كل ما يخدم الشعبين العماني والكويتي من رضاء ونماء وحياة كريمة، وبشكل عام وبالنظر إلى الفترة من 2013 - 2019 فقد تراجع حجم التجارة البينية بين سلطنة عمان ودولة الكويت وبلغ في المتوسط 6- بالمائة سنوياً، قبل أن يعاود الانتعاش مرة أخرى في عام 2020.

لشهادة قفزة غير مسبوقه بنهاية عام 2023م بنسبة نمو بلغت 200 بالمائة ، ليصل حجم التبادل بين البلدين إلى أكثر من 876 مليون ريال عماني مقارنة بحوالي 281 مليون ريال عماني في عام 2022م، وهذا ما يعكس ثمار الجهود المبذولة والتعاون الجاد.



مبارك العبد الجليل

ويمكن أيضاً استكشاف فرص في التعليم والتدريب المهني، لتعزيز تبادل الخبرات وبناء قدرات الشباب في كلا البلدين.

وأكد أن سلطنة عمان ودولة الكويت تلعبان دوراً محورياً في مجلس التعاون الخليجي، خاصة في تعزيز التكامل الاقتصادي والأمني بين الدول الأعضاء، والتركيز على مشاريع مشتركة يمكن أن يفتح آفاقاً اقتصادية أوسع، ويسهم في بناء اقتصاد خليجي موحّد يمكنه التعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية.

صرح الدكتور خالد بن سعيد العامري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة الماضية، ويأتي ذلك نتيجة الجهود

قال رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية مشاري عبد الله العبد الجليل أن العلاقات بين دولة الكويت وسلطنة عمان تتميز بالعمق والمتانة، مدفوعة بروابط تاريخية وثقافية قوية، وزيارة صاحب جلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه - إلى دولة الكويت تعزز هذه العلاقات، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتعكس الرغبة المشتركة في توسيع التعاون الثنائي، كما أن هذه الزيارة تؤكد على الأهمية الاستراتيجية للدور الذي يمكن أن تلعبه البلدين في تحقيق استقرار وتنمية المنطقة.

وأشار إلى أن التبادل التجاري بين دولة الكويت وسلطنة عمان يشهد نمواً مستمراً حيث وصل إلى ما يقارب 630 مليون دينار كويتي أي ما يقارب 2 مليار دولار أمريكي، مع تركيز على الصادرات والواردات الرئيسية مثل المواد الغذائية، المعدات، الصناعات والمواد الخام .. مشيراً إلى أن مصفاة الدقم، كمشروع مشترك بين البلدين، تعتبر خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي، وهذا المشروع لا يسهم فقط في تنويع مصادر الدخل وإنما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الصناعي والتقني بين البلدين.

وأضاف: من المهم التركيز على قطاعات مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والسياحة، وهذه القطاعات تملك القدرة على دفع عجلة التنمية المستدامة والابتكار،



## تقرير مجلس الإدارة السنوي

استغربت من بعض الاقتراحات النيابية غير المدروسة حول أولوية "المنتجات المحلية"

## "الاقتصادية": شراء المنتج المحلي بسعر يفوق منافسيه استنزاف للمال العام

أي قانون تشريعي غير المتفق عليه قد يسبب إخراج الكويت بين الأنساء الخليجين

القانون المقترح قد يخالف الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون

الميزانية العامة تحملت أعباء إضافية تجاوزت المليار دينار لإجبارها على شراء المنتج المحلي

[illegible]

الأراضي ومع التراخيص الجديدة. الجمعية ضرورية في أرض النشطات المنجودة والمفعية الصناعية وتحت إشراف وزارة العمل العام، وكل مكتب المصانعة معرفة إجراءات تخصيص تسليم الأراضي أغراض الصناعة المملوكة.

عكس ما يثار بأن المنتج الوطني (الخليجي) يقوم بمقابلة العميل على ما يقل عن خمس أضعاف المصروفات، فإن لدى كل الشركات المصنعة لمنتجاتها شركات محلية إما داخل أو خارج الحدود أو ذاتها، وتقوم هذه العميل على دعم حركة الاقتصاد الكلي وذلك من خلال حل المسوم والضرائب وتوفر فرص العمل وغيرها من الخدمات الاقتصادية للمصانعة الوطنية. كما أن ذلك من شأنه أن يزيل ضرورة وجود تفرع قريب ويمنع إحصاءات التوزيع الدولي للخليجية وتطابق مبررات إضافية في التصنيع على صناعة محلية في كل من مليا.

المصانع التي تعبر على طريق العنبر الوطني وأطرافه. «المصنع الوطني» 20/ تمسك به العنبر الوطني العظيم، الذي كان له دور كبير في تنمية العراق، وفي توفير فرص العمل للعراقيين، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والوطنية وبالمية مسموحة.

أما في ذات الخانات الاقتصادية والوطنية وبالمية مسموحة.

والجريمة أن بعد المصنع الوطني هو بعد أمير أبي، وبعد الجسد العظيم للفقير العظيم والمقر والمقدم من قبل الدولة العراقية، التي كانت لها اليد الطولى في تنمية العراق، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والوطنية وبالمية مسموحة.

والجريمة أن بعد المصنع الوطني هو بعد أمير أبي، وبعد الجسد العظيم للفقير العظيم والمقر والمقدم من قبل الدولة العراقية، التي كانت لها اليد الطولى في تنمية العراق، وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والوطنية وبالمية مسموحة.

**استفادت الجمعية الاقتصادية الكويتية من القرارات والإجراءات**  
والعمرورية التي اتخذتها وزارة موارد من أجل دعم القطاع المالي  
والصنعي وتحتوي على قبل بضع أيام وألقيت في السند إلى  
في ماني فتعلق بهذه الصورة بنده الرجوع للمهنيين وأصحاب  
الافكار.

الجمعية الاقتصادية من القرار المقدم بشأن المنتج الوطني  
والمنتج المحلي في مجموع من أعضاء مجلس الإدارة،  
بداية إلى على في اندامه ومعه وزير المالية الاقتصادية  
التي لها التخليص الخفيفة المعروفة بين أصحاب الأعمال والسو  
في ميعمر عام 2001 والتي صادق عليها مجلس إدارة البنك. تأتي  
مصدرة بؤقيا، اعلمة السند المستعينة في في انكسار، تأتي  
الأمم المتحدة (الجمعية). وتضمنت الأولوية في التقييم  
الأكام هذه الاقتصادية مع تعارضا مع القوانين الاقتصادية المحلية  
للدول الأعضاء. في 14 من التقييم 14 في 2019 في في القرن

محاورة تستهدف بناء اقتصاد مستدام ورعاية رأس المال البشري ورفع جودة المعيشة وزيادة الإنتاج

## برنامج عمل الحكومة... خطوة لتحسين التنمية وتكريس الإصلاحات

[illegible]

عبد العزيز الحميضي

الحميضي:  
ضرورة إعادة  
صياغة رؤية "كويت  
2035" لتتواءم  
مع المستجدات  
المحلية والإقليمية



عبد العزيز العصيمي

العصيمي:  
تهيئة بيئة الأعمال  
الخاصة بإنشاء  
المناطق الاقتصادية  
وفق المعايير الدولية  
أهم أولوياته



والله الأبعد

للأمنعي:  
إنشاء "صندوق سيادة  
للتنمية" من شأنه  
توطين الاستثمار  
وخلق فرص عمل  
للمواطنين

[illegible]

### آليات العلاج

وهذا أمر إيجابي، تحدث عدد من المعلقين عن برنامج عمل الحكومة وأهم المشاريع فيه والبالغة تفصيده ومعرفة أبرز أولوياته، حيث دعا عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس النواب علي عبيدالله الأنصبي إلى «تضمين برنامج عمل الحكومة أليات علاجية وحلولاً منطقية وواقعية للمشاكل الحقيقية التي يعانيها المواطن الكويتي».

وأشار بضرورة إنشاء (صندوق سيادة للتنمية) المبالغ في توظيف الاستثمار في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، مبيّناً أن من شأنه فتح فرص عمل للمواطنين بأعداد كبيرة وزيادة الإيرادات غير النفطية.

وأكد ضرورة تهيئة القطاع الخاص الكويتي من خلال استقطاب الكفاءات الوطنية وتوطين طاقم عمل منسابة وسط الخلل الكبير في سوق العمل، حيث يفوق عدد 90 في المئة من الكويتيين في القطاع العام في ولدت بكتلة الرواتب في الموزانة العامة نحو 14 مليار دينار (نحو 45 مليار دولار).

إصلاحات اقتصادية

ويعين أن البرنامج يتضمن إقرار قانون الدين العام وإطار مخططه له وهو من المعطيات التي تركز فيها المنظمات المالية العالمية، معبرا عن المكانة التي تحتلها في ربط الدين العام بمشاريع ذات قيمة اقتصادية مضافة.

وتابع العيصي أنه من أولويات البرنامج أيضا التوسع بالاستثمار في البنية التحتية وتطوير البنية التحتية والزراعة وهو أحد أهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة التعميم المستمرة لعدد الأبنية المعاشات الاجتماعية، علاوة على وضع إطار متكامل للحد من الفقر وإطار نظام التعليم وتطوير إطار وطني للتعليم في القطاع الخاص.

وقال إن هناك شغافات ذات أولوية اقتصادية هي قطاع النقل ومشروع مبنى مطار الجديد وتطوير ميناء مبارك من خلال إنشاء أجنحة جديدة، محاسن حرس الكوملة على للفضية السكنية

على أن يكون برنامج عملها واقعيا وواضح المعالم قابلا للتطبيق في ضوء معايير متعددة، مضيفة أنه من خلال البرنامج تم تحديد الأولويات والمسئوليات والاتجاهات التنموية العامة ومختلف القضايا والمشكلات التي تهم الوطن والمواطن.

وقال إن البرنامج تضمن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والموسمية والمالية من أولوياته هئية بناء الأعمال الخاصة بإنشاء المناطق الاقتصادية وفق معايير دولية وبشراكة علمية مع طاقم الخاضع للكويتي دورا في تحقيق الأهداف التنموية وفقا لمقررة (تحت 2035).

وأضاف أن البرنامج يضمن كذلك مراعاة وتفسير آمال الدولة بوضع معايير لبيئة التحسين ووضع إطار عام للضريبة على الحركة الوطنية الكبرى.

## وفاء القطامي: تطبيق الضرائب مهم للكويت.. ولأجيال القادمة

■ "عافية" مصدر رئيسي للهدر والفاؤها ضرورة.. ويجب توجيه ميزانيتها لتطوير المستشفيات الحكومية ■ أحمد الدعيح: البنوك نجحت بالداخل والخارج.. وعلى استعداد لتوفير احتياجات الحكومة التمويلية

[illegible]

مديرة العلاقات العامة في شركة النفط الكويتية، السيدة نورة العبدالله، تتحدث خلال ندوة «الجمعية الاقتصادية» في الكويت.

من الأسوأ  
والإقتصادية  
والاجتماعية  
تتعرض إيجابا على  
الوطني  
في ضرورة إلاءة  
السكان  
المرحلة المقبلة،  
تطوير على  
والتيمة التطوير  
فيها الخصوص على  
دون تعلم  
بالتعاضد البشري  
وتعليم  
طرق على في ضرورة  
على السداد خاصة  
في العلاج بالخارج،  
«عالية» التي  
والاستقلال من  
مضرب على  
والاستقلال من  
المرونة  
تطوير المستشفيات  
والصحة  
في العلاج على  
في الخراج،  
في الموقوف  
وزارة الصحة  
ميراثية توجهها

تخلفت الجميع  
الكويتية نورة  
الوفاة والطف  
مع التعاون مع  
صباح سالم ال  
إضرابات طالب  
إذاعة حيثة نشيد  
الجيش السيد  
ورئيس مجلس  
التجاري الكويتي  
دعج الصباح،  
عضو مجلس  
الإقتصادية و  
القائفة هذا هي  
الديانة،  
رئيس مجلس  
شعب الأسرة  
السيدة وفاة  
تاييهما لفر  
في الكويت، يش  
هناك حاكم حكو  
ومحدده لها و  
سليم من أج  
الضرائب، مش  
الضرائب مهم  
وللأجل القاد  
والحد القضا  
الكويتية تعود  
لا يعطي، مض  
الضرائب لا ي  
خاصة أن الض  
معيته من المج  
بيها أصحاب ال  
في المقابل،  
عن تأليفها  
الحكومي الجد  
سمو الشيخ د  
السالم،  
عمل الحكومة

ات الأخرى عملية ناجحة

الاستثمارات الأجنبية..  
وطني» ارتفعت إلى 25%

على صعيد القطاع العام والخاص، بدأ من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت وكل شركات الوساطة والاستثمار، وصولاً إلى الفصل الإنجاز التي تحسب للكويت لأخر 10 سنوات.

ارتفعت من 5% إلى 25%.

وتابع الحمد إن الكويت شهدت خلال السنوات الأربع الأخيرة، عدداً من الإنجازات واستثمارات

يميل بين الدولارات خاصة في القطاعات الجديدة، فالوجهات لم تعد تركز على موضوع الكوئيت المثلز (م)، بل يغير التركيز على دعم الاقتصاد الشبانية الحديثة التي توابك المستجبات العالية التي يأتي رأسها الذكاء الاصطناعي وغيرها من القطاعات التكنولوجية الحديثة.

واستلزم الحد التحويلي التكنولوجي في الكوئيت قد ارتفعت منذ عام 2002 وحتى 2003 بمعدل 4%، فيما لم يرتفع معدل التضخم عن 2 إلى 3%، مضطفاً

أن الكويت تمتلك الاقتصاد القوي والموارد المالية الفارقة، لكنها بحاجة إلى تعديل نهجها الحالي، وإلا فإن صندوق الأجيال القادمة سيخلل خلال الجيل القادم أو الذي يليه.

وأضاف أن معدل نسبة زيادة المظالم إلى سوق العمل ما زالت في مستوياتها حتى يومنا هذا، وفي ظل وجود عجز استراتيجي بقيمة 25 مليار دينار، فإن العجز الجبرج سيتركز وتزيد في حال لم يتم شراك الأبرص، من خلال التوظيف في القطاع الخاص، وكذلك من خلال تعديل نهج الاقتصاد والاستثمار.

مناديق السيادية..  
صاف الدول المتقدمة  
مادة ساعات العمل  
مالية للمستحقين

في ١٠ يونيو انطلق السبيلون على الاستطلاع هو  
 السبيلون على تحسين نوعية المواصلات وتوجيه  
 العمل في مدينة مبارك وتوقع من نتائج المرحلة  
 الأولى أن يكتسب موقع من نتائج المرحلة  
 الأولى  
 المؤسسات الحكومية لم تقم بما مطلوب  
 العمل على الحالة الأخيرة عدم نهوض  
 المؤسسة حالها عن المؤسسة لخدمات  
 في ذلك الوقت أهم هيتم المؤسسة والمصلحة في  
 والمهارة  
 إلى الاتجاهات بالوزارات انخفضت إلى جانب  
 العمل على المؤسسة في كل ما يتعلق بالعمليات  
 في المؤسسة السبيلون، إلى أن القصة  
 أساساً في المربع الأول والخمس وخمسة  
 أساساً الذي بدأ بتفكير إنشاء وإعطاء  
 في الأولى المؤسسة التي تأتي في مقدمتها  
 جهة، جهة تدرجتها التكون من باقي  
 في الاتجاهية، جهة إنفا أصبحت  
 الذي بدأ

**علي الخالدي**  
 قال وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الأسبق مشاك الهجري إن الفريق الاقتصادي الحالي الذي يعمل مع رئيس الوزراء أمام تحديين رئيسيين: مواجهة التطلعات الشعبية من جهة، والنقلة النوعية المتوقعة بإنتاناجية والإخصاف المعرفي الجفافي والخطا عات الإقتصادية

كويت، وهذا الأمر منسحب بكامله على ديوان المحاسبة الذي يجب أن يشهد ما يسمى «بالعصنة» التي يصحح على أعلى مستوى. جاءت تصريحات الحاجي خلال التوبة الرابعة إلى أقالمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية في مقرها بالتعاون مع مبرمة «الشيوخ» صباح السالم المبارك الصباح تحت عنوان «الحزب التفتيمية والعالم والطموح»، والتي أدارتها عضو مجلس الإدارة، رئيسة اللجنة الثقافية الخاصة

تواجهه في بيوتها، وسارده في رحمتها ربي  
الفرقان مجموعته من الكوكنات الوضئ الحمد  
الضباب الماربي: «الاضمار الكوكني يشتمل على العديد  
من المميزات التي تجعله من بواجبه حاليًا أمر غير  
مقبول، إذ لابد من الاستفادة الخفي من الإمكانيات  
الحالية في ظل سيطرة الدولة المالية وتمتعها بمخزون  
تلفني جيد وجارية واستثمار عالي المستوى»  
وشدد على ضرورة انتهاز العديد من الإصلاحات  
الاقتصادية والمالية والتي على رأسها تعزيز  
الاضمار والقطاعات التي على عتبة وري واحد،

5

1001

1001



## الجمعية الاقتصادية تقيم ندوة «حوار التنمية: الواقع والطموح»

بودي: دعم الثقافة والعلم استثمار أساسي لتنمية المجتمع وتعزيز الاقتصاد

المنظمة للفعالية «تهدف في الباشن إلى تأسيس شبكة تعاون من الكفاءات وربطها بأنشطة مجتمعية وهذا هو من أهم الأمور التي نساهم في التنمية والتي من خلالها يتم إدارة الموارد وخصوصاً الموارد البشرية الإبداعية التي تتميز بها الكويت».

وضمن الحوار ركزت المهندسة سارة أكبر على أهمية طلب العلم والمعرفة وتشجيع الشباب على شغل المعرفة والنمساك بروح التعلم والاستمرار من أجل تحقيق طموحات أكبر وإحراز إنجازات أوسع النطاق وخلق الوظيفة الخاصة بهم والتنوع في مصادر الدخل.

وكانت من نصوص محمد جعفر، الذي يتمتع بمهارات استثنائية في مجال قيادة الأعمال والابتكار، قوله «أنه متفائل بالمرحلة القادمة، وركز على أهمية الاختيار القيادات المناسبة في المنصب المناسبة مع تمكين الشباب وعلى أهمية احترام الوقت وإتقان العمل وهو جزء من العمادة أسوة بالمرسل والأستاذ».

«الانتمية تبدأ بالكافاءات التي تلعب دوراً في تنمية المجتمع».



هايا بودي

تحقيق منافع أكبر وأشمل، وتحقيق اهدافنا المشتركة بشكل يتماشى مع رؤية المبرة والجمعية».

وأضافت بودي «أن دعم الثقافة والعلم يعتبر استثماراً أساسياً لتنمية المجتمع وتعزيز التقدم الاقتصادي، من خلال هذا التعاون نسعى لتعزيز الوعي الثقافي وتعزيز البحث العلمي والابتكار، بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا التعاون في تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم ليصبحوا رواداً في مجالات الثقافة والعلم».

من جانبها، قالت الدكتورة فاطمة الموسوي مؤسدة شركة الباشن

أقامت الجمعية الاقتصادية الكويتية يوم الثلاثاء الماضي ندوة بعنوان «حوار التنمية: الواقع والطموح، بالتعاون مع مبرة الشيخ صباح السالم الصباح ومشاركة شركة صناعات الغانم ومبادرة ولكم» وبتنظيم من شركة الباشن المجتمعية، هدفت إلى عرض قصص النجاح الملهمة من كفاءات وطنية حققت إنجازات وعرض خبرتها للمنفعة العامة ومشاركة الأفكار نحو التنمية الثقافية والعلمية من واقع عملي.

وثمت استضافة المهندسة سارة أكبر ورائد الأعمال محمد جعفر في الحوار الأول ضمن سلسلة حوارات يتم تنظيمها لنقل المعرفة كمبادرة من مبرة الشيخ صباح السالم الصباح كجزء من رؤية المبرة لتطوير البحث والابتكار والفكر التنموي.

وقالت عضوة مجلس الإدارة ورئيسة اللجنة الثقافية في الجمعية الاقتصادية الكويتية هيا أمين بودي «نحن سعداء جداً بتعاوننا مع المبرة في دعم الثقافة والعلم، فعندنا تشافراً الجهود بين الجمعية والمبرة من منظور اقتصادي، يمكننا

## احتياطات النفط الخام واصل الصندوق السيادي.. وقلة حجم الديون

### الجمعية الاقتصادية: ثلاث نقاط تركز عليها قوة تصنيفات الكويت المستقبلية

مليار دينار، وتسعى بذلك الحكومة بما يمثلها النفط بأكثر من 90٪ من إيراداتها العامة و60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و95٪ من صادراتها، لتحرير الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وزيادة إلحاق المواطنين بالقطاع الخاص. وشددت الجمعية الاقتصادية بقولها إنه بغرض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في يناير الماضي بما قيمته نحو 1,575 مليار دينار - بحسب تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي - وإذا افترضنا خفض مستوى الإنفاق وفقاً لأخر قرارات «أوبيك +» واستمرار مستوى الأسعار على حاله - وهو افتراض مستبعد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجملة الستة المالية الحالية نحو 20,793 مليار دينار. ومن تلك المقدرة في الموازنة للمستلة المالية الحالية والبالغة نحو 17,169 مليار دينار. ومع إضافة نحو 2,298 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للمستلة المالية الحالية نحو 23,091 مليار دينار. بحسب تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي. وأضافت أنه بمقارنة هذا الرقم مع أعمادات المصروفات البالغة في نفس التقرير نحو 26,279 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للمستلة المالية الحالية 2023-2024 عجزاً قيمته 3,187 مليار دينار، ولكن هو إيرادات النفط، وأي إضافة أو ورف في النفقات العامة. وتابع البيان أنه «بانتهاش شهر يناير 2024 انتهى الشهر العاشر من السنة المالية 2023-2024، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط 84.7 دولار، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2024 نحو 80.9 دولار، وهو الذي يحوّل 10.9 دولارات للبرميل أي بما تسبته نحو 15.6٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً للبرميل».

عددت الجمعية الاقتصادية الكويتية ثلاث نقاط تركز عليها قوة تصنيفات الكويت المستقبلية، وهي امتلاكها لنحو 7٪ من احتياطات النفط الخام في العالم، وأن الديون لا تكاد تذكر، فضلاً عن امتلاكها لأحد أقوى صناديق الثروة السيادية في العالم التي تتراوح أصوله بين 805 و815 مليار دولار. لكن حالة عدم الاستقرار السياسي بين المجلس والحكومة عرقل إقرار إصلاحات لتنويع مصادر الاقتصاد، فيما أدى العجز المتكرر في الميزانية وانخفاض الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الشعور بالازمة. وقالت الجمعية، في بيان صحافي، «شئى أنه مهما تغيرت بعض الأرقام ونقص العجز بشكل طفيف إلا أن العملية الحكومية المتجذرة في تعزيز الريعية ما زالت موجودة، وتؤمن وتعتقد أن الثقة في سمو رئيس الوزراء الجديد في محلها وأن الخطأ في تقدير المخاطر الاقتصادية من قبله غير مقبول قياساً على خبرته أكاديميه وعملية». ورات الجمعية أن الكويت تدخل عام 2024 وسط توقعات بارتفاع أسعار النفط، ومن ثم زيادة توقعات معدلات النمو، وسيط تزايد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة على خلفية الحرب المستمرة على قطاع غزة من الكيان الصهيوني المحتل، وتزايد هجمات الحوثيين في اليمن على السفن في البحر الأحمر. تقديم مشروع الموازنة العامة للمستلة المالية القادمة 2024-2025 وتتضمن إنفاقاً رسمالياً يبلغ 2.29 مليار دينار، ومن المقرر أن تسجل عجزاً عاماً عجزاً يبلغ 5.89 مليارات، بانخفاض يبلغ 13.5٪ عن الموازنة الحالية، التي تنتهي في 31 مارس 2024. وأشار البيان إلى أن الكويت تتوقع أن تصل إيرادات الإنفاق إلى 16,234 مليار دينار تراجعاً عن الموازنة السابقة استناداً إلى سعر للنفط 70 دولاراً للبرميل، وسط توقعات بانخفاض الإنفاق 6.6٪ إلى 24,555



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

«الجمعية الاقتصادية» في ندوة فرص العمل بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

# الحكومة جادة في دعم الشباب الكويتي

المشاركون في الندوة دعوا لتحفيز الشركات الصغيرة على توظيف المواطنين



من اليمين: محمد الطنان ومعتصم المصطفى ومحمد المنجد وهيا بويدي

### على الخالدي

قالت عضو مجلس الإدارة في الجمعية الاقتصادية الكويتية رئيس اللجنة الثقافية هيا بويدي، إنه وفق آخر الدراسات هناك 7% فقط من الكويتيين يعملون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين أنه في الاتحاد الأوروبي تصل نسبة العاملين بالمشاريع الصغيرة إلى 85% و88% في كندا.

و61% في بريطانيا، ما يعني أن هناك اقتعادات ضخمة قائمة على أعمال وإنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت بويدي خلال الندوة التي نظمتها الجمعية مساء أول من أمس تحت عنوان «فرص العمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، بالتعاون مع جمعية الخريجين والجمعية الكويتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة بالمساهمة في الاقتصاد المحلي وزيادة جاذبيتها للمباحثين عن عمل إلى أن فكرة إنشاء الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لائحة على تنوع مصادر دخل الدولة وتوفير فرص عمل للمواطنين.

ولفتت بويدي إلى أن الصندوق واجه عراقيل في تنفيذ خطته، مطالبة القائمين على الصندوق بضرورة تبني استراتيجية واضحة وتحديد الإنفاق، التي يجب أن تكون قائمة على إنشاء شركات وبنية إطار تخدم قطاع تجاري متعدد لخلق فرص عمل تصلح لتوظيف الكويتيين ولكي يبقوا في العمل.

### مجموعة حلول

من جانبها، طرح المناشط الاقتصادي والتخصص في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة معتصم المصطفى الخليل، مجموعة من الحلول الأولية الخاصة بضرورة تشجيع المواطنين الكويتيين على العمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي أخصها في 4 محاور رئيسية هي: تحفيز الشركات الصغيرة على التوظيف، زيادة الاستقرار الوظيفي، تقليل الفجوة بين الخدمات المقدمة والفرص المتاحة، وتغيير الصورة النمطية المنتشرة عن القطاع الخاص.

وأكد الخليل أن عملية فتح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تكون مرتبطة بنسبة العمالة الوطنية وتوظيف الكويتيين في الشركة بمعنى أن الشركة تستحق هامش أفضلية أكبر كلما زادت نسبة العمالة الوطنية فيها، إذ لا يمكن منح أفضلية تصل 15% لشركة صغيرة توظف مواطنين كويتيين واحد، وتستعين بشركة توظف 10 مواطنين في حال تقديم سعر مغاير في عملة شراء أو منافسة حكومية مطروحة للمنافسة بين المشروعات الصغيرة.

وأشار المصطفى إلى أن الحكومة جادة في دعم الشباب الكويتي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدليل إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة الذي أخرج عددا كبيرا من المشاريع الرائدة والناجحة.

وفي ما يخص الاستبيان قال الخليل أن أكثر ما يهتم المواطن الكويتي الباحث عن الوظيفة هو الأمان الوظيفي، خاصة في ظل تقلص نظام الاجازات والخصومات وبدل البطالة ووجود مسار وظيفي واضح ومنفتح داعيا في هذا الصدد إلى ضرورة تظليل الفجوة بين ديوان الخدمة المدنية والمشاريع الصغيرة.

وشدد على ضرورة تحفيز الشركات الصغيرة على توظيف المواطنين وذلك من خلال تقديم دورات داخلية وخارجية مدعومة للعاملين في المشاريع الصغيرة وأصحابها، ودعم البحوث والدراسات ومنها الأولية في المشتريات الحكومية والحماية ضد الفساد الرواتب، مطالبا بضرورة إصلاح الصورة النمطية السائدة حول قطاع المشاريع الصغيرة، خاصة تلك التي تصور حول مسؤول الرواتب مقارنة بالقطاع الحكومي.

وأضاف أن الخطوات القادمة في هذا الصدد تتطلب مناقشة الحلول المطروحة أولا مع الجهات المعنية ذات الاختصاص، وعلى رأسها لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء لصياغة السياسات

هيا بويدي: اقتعادات ضخمة قائمة على أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

معتصم المصطفى: إنشاء «الصندوق الوطني» دليل على دعم الدولة للمشروعات الصغيرة

محمد المنجد: الكويتيون مستعدون للعمل في قطاع المشاريع الصغيرة إذا وجد الحافز

محمد الطنان: لابد من تحفيز الشركات الصغيرة على التوظيف والاستقرار الوظيفي

### حلول الاستبيان

#### 1. الأمان الوظيفي:

- تأمين وظيفي، نموذج النظام الكندي.
- استمرار الحد الأدنى للراتب المؤمن عليه بمشروع النظام الأمريكي.
- أكاديمية تسجيل في بدل بطاقة الكويت.
- مسار وظيفي منظم / موحده في القطاع الخاص (نظام ألماني).

#### 2. تقليل الفجوة بين الخدمة المدنية و «المغيرة»:

- تأمين وظيفي لعلاج بالخارج -اجر مقل عمل للجيل، واستمرار دعم العمالة صيد الاجازات مع المحافظة على الوظيفة.
- تطوير نظام الاجازات الحالي بحيث يكون واضحا وجذابا للطرفين.
- دورات داخلية وخارجية مدعومة، للعاملين في المشاريع الصغيرة وأصحابها.

#### 3. تحفيز الشركات الصغيرة على التوظيف:

- دورات داخلية وخارجية مدعومة، للعاملين في المشاريع الصغيرة وأصحابها.
- دعم للبحوث والدراسات (نظام ألماني).
- اولوية في المشتريات الحكومية (نظام أمريكي).
- حماية ضد انقطاع الرواتب (نظام أمريكي).

#### 4. اصلاح الصورة النمطية:

- الرواتب ليست أقل من القطاع الحكومي.
- الراتب الانشعاعي لن يكون أقل من القطاع الحكومي أو الخاص.
- بيئة عمل مرحة، عصرية وجذابة.

وأضاف الشيخ أن قانون دعم العمالة الوطنية المرفوع عام 2009 كان له وضع التمتع التي تشجع القطاع غير الحكومي على تشغيل القوى العاملة الوطنية وتأثير الحوافز الخاصة لجلب القوى العاملة لذلك الجهات ومما عمل على التفتيش في المزايا والمحفز التي تحصل عليها القوى العاملة في مختلف الجهات.

وأشار الشيخ إلى أن قانون دعم العمالة الوطنية المرفوع عام 2009 كان له وضع التمتع التي تشجع القطاع غير الحكومي على تشغيل القوى العاملة الوطنية وتأثير الحوافز الخاصة لجلب القوى العاملة لذلك الجهات ومما عمل على التفتيش في المزايا والمحفز التي تحصل عليها القوى العاملة في مختلف الجهات.

وأضاف أن هناك عددا من العوائق التي تحول دون إقبال المواطنين على العمل في قطاع المشاريع الصغيرة، وهي الاستقرار المالي والوظيفي المحدود، محدودية فرص التقدم المهني، عدم وجود بيئة عمل مناسبة.

وشدد على أن السائل الأبرز من قبل المواطنين في هذا الخصوص كان يركز على وجود الراتب المناسب، بيئة العمل المرحة، الاستقرار، الأمان الوظيفي، ساعات العمل المرحة، إمكانية التقدم السريع في الوظيفة، مكافآت الأداء الصاعدي، والراتب النفاذي وسياسات الاجازات.

وأضاف أن هناك عددا من العوائق التي تحول دون إقبال المواطنين على العمل في قطاع المشاريع الصغيرة، وهي الاستقرار المالي والوظيفي المحدود، محدودية فرص التقدم المهني، عدم وجود بيئة عمل مناسبة.

وشدد على أن السائل الأبرز من قبل المواطنين في هذا الخصوص كان يركز على وجود الراتب المناسب، بيئة العمل المرحة، الاستقرار، الأمان الوظيفي، ساعات العمل المرحة، إمكانية التقدم السريع في الوظيفة، مكافآت الأداء الصاعدي، والراتب النفاذي وسياسات الاجازات.

وأضاف أن هناك عددا من العوائق التي تحول دون إقبال المواطنين على العمل في قطاع المشاريع الصغيرة، وهي الاستقرار المالي والوظيفي المحدود، محدودية فرص التقدم المهني، عدم وجود بيئة عمل مناسبة.

وشدد على أن السائل الأبرز من قبل المواطنين في هذا الخصوص كان يركز على وجود الراتب المناسب، بيئة العمل المرحة، الاستقرار، الأمان الوظيفي، ساعات العمل المرحة، إمكانية التقدم السريع في الوظيفة، مكافآت الأداء الصاعدي، والراتب النفاذي وسياسات الاجازات.

### الاستقرار الوظيفي

من جهة قال عضو مجلس إدارة جمعية الخريجين الكويتية محمد المنجد أن الاستبيان الأخير المعلق بمدى استعداد المواطنين الكويتيين للعمل في قطاع المشاريع الصغيرة، أظهر قبول 40% من المواطنين للتقدم، بينما أبدى 40% آخرون حيازه نحو الفكرة، بينما رفض 20% الفكرة بالتام.

وأضاف أن هناك عددا من العوائق التي تحول دون إقبال المواطنين على العمل في قطاع المشاريع الصغيرة، وهي الاستقرار المالي والوظيفي المحدود، محدودية فرص التقدم المهني، عدم وجود بيئة عمل مناسبة.

وشدد على أن السائل الأبرز من قبل المواطنين في هذا الخصوص كان يركز على وجود الراتب المناسب، بيئة العمل المرحة، الاستقرار، الأمان الوظيفي، ساعات العمل المرحة، إمكانية التقدم السريع في الوظيفة، مكافآت الأداء الصاعدي، والراتب النفاذي وسياسات الاجازات.

وأضاف أن هناك عددا من العوائق التي تحول دون إقبال المواطنين على العمل في قطاع المشاريع الصغيرة، وهي الاستقرار المالي والوظيفي المحدود، محدودية فرص التقدم المهني، عدم وجود بيئة عمل مناسبة.

وشدد على أن السائل الأبرز من قبل المواطنين في هذا الخصوص كان يركز على وجود الراتب المناسب، بيئة العمل المرحة، الاستقرار، الأمان الوظيفي، ساعات العمل المرحة، إمكانية التقدم السريع في الوظيفة، مكافآت الأداء الصاعدي، والراتب النفاذي وسياسات الاجازات.

وشدد على أن السائل الأبرز من قبل المواطنين في هذا الخصوص كان يركز على وجود الراتب المناسب، بيئة العمل المرحة، الاستقرار، الأمان الوظيفي، ساعات العمل المرحة، إمكانية التقدم السريع في الوظيفة، مكافآت الأداء الصاعدي، والراتب النفاذي وسياسات الاجازات.

### عدم المساواة في صرف دعم العمالة

شدد معتصم المصطفى على ضرورة عدم التمييز في صرف دعم العمالة الوطنية بين العاملين في القطاع الخاص أو من غير العول مسالة «الدم للذي، انصور كويتي لديه شركة إنتاج صغيرة مع مدير تنفيذي كبير في بنك أو شركة استثمارية كبرى، إذ يجب أن يكون الدعم بحسب حجم الشركة، وكما كانت الشركة صغيرة يستحق المشتغل الكويتي فيها دعم أكبر.

## «الجمعية الاقتصادية» أقامت غبتها الرمضانية



حضور كبير لفبقة الجمعية الاقتصادية

وتنظم الجمعية هذه الاحتفالية في رمضان من كل عام، حرصاً منها على مد جسور العلاقات والتواصل واللقاءات وتبادل المعلومات بين أعضائها وضيوفهم وتوفيراً للأجواء الاجتماعية الملائمة وتأكيداً لأهدافها في دعم العلاقات بين الأعضاء وتعميقاً للتواصل فيما بينهم.

أقامت الجمعية الاقتصادية غبتها الرمضانية السنوية احتفاءً بالشهر الفضيل، واستقبلت الجمعية خلال الغبة المهنئين بالشهر الفضيل جموعاً من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بمقر الجمعية بحضور رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.



قيادات الجمعية الاقتصادية في مقدمة الحضور



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### خبراء واقتصاديون لـ القبس:

# تحديات اقتصادية موروثة تنتظر الحكومة الجديدة

## أبرزها إعداد خطط تنويع الاقتصادي واستدامة المالية العامة

إبراهيم محمد وحصة المطيري

أجمع عدد من الاقتصاديين على توافر عدد من التحديات الكبيرة والصعبة أمام الحكومة الجديدة، التي كلف بتشكيلها رئيس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله، أبرزها تغيير آلية اختيار الوزراء خاصة في الحزب الاقتصادي والتي يجب عليهم أن يكونوا أصحاب رؤى وأفكار مبتكرة تساعد على تغيير التوجه الاقتصادي الريعي المعتمد على الإيرادات النفطية وأن يستبدل به نظام

- مطالب بتغيير آلية اختيار وزراء الحزب الاقتصادي بما يتناسب مع خطوطه العامة
- يجب أن يكون لأصحاب المناصب رؤية اقتصادية تضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار
- التعامل بحصافة مع المطالب الشعبية التي من شأنها إهراق الميزانية العامة
- طغيان الإنفاق الجاري
- إندر بانهبهار الموازنة والحل
- تعزيز الصرف على المشاريع

### ملفات وتحديات

السبق الاقتصاديون على عدد من الملفات والتحديات الاقتصادية الموروثة التي تنتظر الحكومة الجديدة

#### 1- التنويع الاقتصادي وإصلاح المالية

تأتي الكويت من أعقاب إرثاتها على مبيعات النفط وهو ما جعل الزبائن عامة من أكثر الدول تعرضاً لتقلبات أسعار النفط العالمية وحسب مشروع مواءمة المالية العامة 2025-2034 فإن الإيرادات تعتمد بنسبة 98% على مبيعات النفط. وفي هذه المعايير فإن أهم ثمة الحكومة الجديدة هو التحول على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والسياسة والتجارة لسدوة الثغرات المالية الجارية التي خلط خيرات واسعة في هذا المجال.

#### 2- الموازنة

توقعات وزارة المالية أن يصل الميزانية المالية في ميزانية السنة المالية الحالية إلى نحو 5.8 مليارات دينار، وهو الأمر الذي يستلزم اتخاذ الإجراءات واسعة نحو موازنة هذا الميزان من خلال تقليل المصروفات الجارية التي وصلت نحو 6.9% منها لتقليل عجز الإيرادات والميزان. إضافة إلى ضرورة العمل على إعادة إيرادات غير النفطية من خلال إقرار وتنشيط إيرادات جديدة وإيرادات أخرى مثل المصارف أو فرض الرسوم على الخدمات الحكومية.

#### 3- حجب دور القطاع الخاص

من على عمل من أجل دور القطاع الخاص يعني القطاع الخاص في الكويت من عدم إقرار خطط حكومية واضحة لتبسيط أو دعمه حيث تسيطر الحكومة على الاقتصاد بشكل شبه كامل في حين تعاني شركات القطاع الخاص من غياب فرص جادة للعمل. وخلال السنوات الأخيرة تراجع دور القطاع الخاص بسبب عدم إقرار خطط تنمية على استغلال القطاع الخاص المالي وإصلاح المؤسسات المالية كآلية واحدة في خروج عدد من الشركات الوطنية خارج الكويت.

#### 4- التعامل مع الطائفتين

لكل الاقتصاديين على ضرورة تعامل الحكومة الجديدة بحصافة مالية مع الطائفتين، خاصة أن الزبائن عامة وصلت إلى حدودها القصوى من تباين المصروفات والقبول في حين تعاني من غياب طائفة ذات آثار إيجابية على الزبائن أو تضاعف المالية حتى لا تكتف تلك الطائفتين.

#### 5- انتفض في الهياكل الإداري

بما هي الهياكل الإدارية في الدولة من تشعب على باقي مبادئ من الأم، على الموازنة حيث تم خلال السنوات الأخيرة تراجع العديد من الجهات والمؤسسات المالية الأساسية وسياسية وأخرى الاقتصادية الأمر الذي ساهم في زيادة العبء الميزانية للقطاع الخاص الذي لا يملك في كثير من القطاعات وضع خطة تنظيمية بعض الجهات غير واضح أو إلقاء الأمر الذي يسببها من إبطاء القطاع على الزبائن.



محمد الدعرج، علي الرشيد، يوسف العلي، مشاري العبدالله، نواف العبدالله

### الجوعان: نحتاج وزراء اقتصاد قادرين على تطبيق البرامج الإصلاحية

#### ■ البدر: تنويع مصادر الدخل أهم تحد أمام الحكومة الجديدة

#### ■ العلي: الحكومة مطالبة بحلول مناسبة لتحسين معيشة المواطنين

#### ■ العبدالله: لا بد من وضع برنامج إصلاحات اقتصادية طويل الأمد

#### ■ العبدالله: عمل الوزارات يجب ألا يتغير مع تغير الوزراء

لحق وحالات التشعب الإداري تحدثت عن هذا الموضوع وأخر تغيير المعايير الدولية للقياس من قبله فالتشعب تحتسب في فترة تحديد كفاءة

من حيثته، قال الأستاذ إبراهيم الأعمال في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، نواف العبدالله، توجيه الحكومة الجديدة تدابير كثيرة واسعة وعرفوة للجميع أهمها إلقاء الخطير على مصدر أحادي للدخل ولا بد من تنويع مصادر الدخل. وأضاف العبدالله: يجب علينا أن نضع برنامجاً إصلاحياً شاملاً للقطاع العام والقطاع الخاص معاً، نضع فيه من ضغط إداري ونشر للقيام بحرية خلق فرص وتوليد جديدة. وأشار العبدالله إلى أن ميزانية 2025-2034 مخطط 1.2 مليون دينار، وهو المبلغ الذي سيحتاجه القطاع العام في السنة المالية 2025-2034. وأضاف العبدالله: يجب علينا أن نضع برنامجاً إصلاحياً شاملاً للقطاع العام والقطاع الخاص معاً، نضع فيه من ضغط إداري ونشر للقيام بحرية خلق فرص وتوليد جديدة. وأشار العبدالله إلى أن ميزانية 2025-2034 مخطط 1.2 مليون دينار، وهو المبلغ الذي سيحتاجه القطاع العام في السنة المالية 2025-2034.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار العبدالله إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار العبدالله إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.



قال نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت الأسبق فهد الجوعان إن اختيار الوزراء الجدد لا بد أن يكون على أساس خليطهم الاقتصادي، وأن تكون لديهم نظرة واضحة واستراتيجية التطبيق. ويظهر أن يكونوا أصحاب تخصص في القطاع الخاص، حيث تمت اختيارهم منهم من قبل مجلس إدارة الغرفة. وأضاف الجوعان: يجب علينا أن نضع برنامجاً إصلاحياً شاملاً للقطاع العام والقطاع الخاص معاً، نضع فيه من ضغط إداري ونشر للقيام بحرية خلق فرص وتوليد جديدة. وأشار الجوعان إلى أن ميزانية 2025-2034 مخطط 1.2 مليون دينار، وهو المبلغ الذي سيحتاجه القطاع العام في السنة المالية 2025-2034.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، أشار الجوعان إلى أن أهم التحديات هي: 1- تنويع مصادر الدخل: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط. 2- إصلاح القطاع العام: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تحسين كفاءة القطاع العام وتقليل التكاليف. 3- تطوير القطاع الخاص: يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على تطوير القطاع الخاص وجعله أكثر تنافسية.

وأشار الجوعان إلى أن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت، وأن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

## "الأسواق" نظمت مع "الاقتصادية" ورشة التقنيات المالية "FINTECH"



المشاركون في ورشة العمل

وبدأت الورشة بتعريف التقنيات المالية باعتبارها وسائل تقنية لتقديم والحصول على الخدمات المالية بما يعظم الفائدة لمقدمها والمستفيد منها على حد سواء. وانتقلت الورشة بعد ذلك لاستعراض تاريخ صناعة التقنيات المالية وتطورها خلال العقود الماضية، قبل أن تخصص حيزاً مطولاً لمناقشة الأحكام المنظمة للمجموعة الأولى من الخدمات المحددة في إطار الكتاب التاسع عشر المشار إليه، والتي تضم خدمتين رئيسيتين، أولاهما تتمثل بخدمة "التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية"، والتي تتيح قنوات تعامل مباشرة تجمع المستثمرين المهتمين باستثمار أموالهم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير قنوات تمويل أخرى بخلاف القنوات التقليدية بما يساعد على زيادة مستوى السيولة في السوق، ويتيح فرصاً استثمارية لصغار المستثمرين ورواد الأعمال. أما ثانيتهما، فتتمثل بخدمة "مستشار الاستثمار الآلي" المعروفة بنصحية الروبوت أو النصيحة الآلية أو الرقمية، والتي يعمل عليها كثيراً لتطوير خدمة الاستشارات المالية، وإتاحة هذه الخدمة لأكثر شريحة ممكنة من فئات المجتمع وجعلها ذات جدوى مادية أكبر.

نظمت هيئة أسواق المال ورشة العمل التوعوية الأولى من نوعها بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية، والتي قدمت وحدة التقنيات المالية في الهيئة بمقر الجمعية في الخامس من شهر يونيو الجاري، وتأتي هذه الضالفة ضمن حملة توعية واسعة النطاق خصصتها الهيئة للتوعية والتعريف بالتقنيات المالية والأحكام المنظمة لها والخدمات المقدمة في إطارها وفقاً لما يتضمنه الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال. وتندرج الورشة في إطار مشروع الهيئة لتعزيز الشمول المالي والوعي الاستثماري باعتبار التقنيات المالية واحدة من مرتكبات الشمول المالي الرئيسية، شهدت حضوراً متميزاً، وقد تولى مهام تقديم الورشة كل من: زهراء الموسى - مدير وحدة التقنيات المالية بالتكليف هيئة أسواق المال، عبد الله الشامي - محلل الأول لدى وحدة التقنيات المالية هيئة أسواق المال، الطيف الفرع محلل لدى وحدة التقنيات المالية هيئة أسواق المال، هيا أيمن بودي عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية لدى الجمعية الاقتصادية الكويتية.

### لمناقشة سبل التعاون بين الجهتين

## «أسواق المال» تستقبل وفداً من الجمعية الاقتصادية



جانب من الاستقبال

ذلك التطور على الاقتصاد الكويتي بشكل عام، بالإضافة إلى مناقشة سبل تعاون مشترك، يجمع ما بين الجمعية الاقتصادية وهيئة أسواق المال، لخدمة الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية. كذلك تم الإطلاع على آخر المستجدات والتطورات التي تمت على اللائحة التنفيذية للهيئة، والتي سيتم عرضها على أعضاء الجمعية الاقتصادية من خلال ندوات وورش عمل خلال الفترة القادمة، وذلك لخدمة الاقتصاد الكويتي ونشر ثقافة المعرفة والتوعية وتحقيق أهداف الجمعية وتقديم خدمة أفضل للمجتمع وتعزيز الوعي الثقافي الاقتصادي والمالي.

استقبل رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، د. أحمد المحم ومدير قطاع الإشراف زياد الطليح ومدير إدارة التوعية خالد الصفر ومدير مكتب التنسيق والمتابعة لقطاع الإشراف وليد العويش، وفداً من الجمعية الاقتصادية الكويتية مكون من رئيس مجلس إدارة الجمعية مشاري العبدالجليل والرئيس السابق للجمعية مهند الصانع وعضو مجلس الإدارة محمد الرشيد، وذلك لتنسيق التعاون ما بين الجهتين بالشكل الذي يدعم النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية. خلال الاجتماع، تم تسليط الضوء على آخر المستجدات التي تقوم بها هيئة أسواق المال لتطوير منظومة السوق بشكل خاص، وآخر



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

# كشفت عن روستة علاجية من 6 محاور... عدالة الدعم ووقف الهدر وشراكة القطاعين ودعم المنتج المحلي أهمها "الاقتصادية": تصريحات وزير المالية محبطة لا تسمن ولا تغني من جوع

- الناس باتت تدفع ثمن تباطؤ الإصلاح الاقتصادي ولا تستفيد من عوائده
- هيمنة القطاع العام على ثلثي الناتج المحلي تضعف الأداء الاقتصادي للبلاد
- القطاع الخاص غير قادر على المنافسة إقليمياً وعالمياً لسيطرة "العام"



مقر الجمعية الاقتصادية الكويتية

- ضرورة دعم المنتج المحلي وحماية المصانع الكويتية من سياسة الإغراق
- فتح التراخيص لأنشطة صناعة وإنتاج وتكرير وتحويل المواد الخام
- دعم وتبني المشاريع الصغيرة يؤسسان لاقتصاد وطني متنوع ومستدام

البنات الأساسية في تشكيل أي اقتصاد مستدام، ونوهت أن المشروعات الصغيرة تعتبر بديلاً استراتيجية لجميع ألحاح التنمية، لعلاج الكثير من المشكلات التي تواجه اقتصادنا.

### المشاريع التكنولوجية

واضافت أن تاهيل 4 شركات وطنية معنية بالتكنولوجيا لعمل مشروع "الفاير ايرست" لخدمات الانترنت السريعة في الكويت فكرة مضمونة، ولكن من العيب عدم إصدار المشروع للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا (NTEC)، والتي تأسست في نوفمبر 2002 كشركة مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار، والتي تم إنشاؤها للعب دور حيوي في إقلاع المشروعات المتخصصة ذات التقنية الحديثة لتعنية الاقتصاد الوطني من خلال مختلف أوجه القاعات الصناعية وتجارية والعينية والحرفية والفنية.

وشددت على أهمية تفعيل دور الشركة وعدم الانكاث دون تغيير دورها الأساسي من الاستثمار في مشاريع ومناطق الشركات الناشئة للتكنولوجيا. ويحتفل مجالها التقنية والصناعية وغيرها، إلى شركة تجسوس مشاريع تحت مظلة "تكنولوجيا" غامرية وهي لامتت للتكنولوجيا المتجددة وطني جديد متنوع ومستدام في حقبة ما بعد النفط، فهذه المشاريع بحاجة أن يفتح لها المجال والأفق في الصناعة والزراعة والنقل وصولاً إلى التصدير بحيث تصبح مجدية وجدانية للأولئك الذين في التوجه إلى الأعمال الدرة وتلق راس مال منتج بدلاً عن الراتب المكو، وهذا أحد

تأسيس الاقتصاد وضرره بسياسات معيقة للتنمية ولتجويد تنوع موارد البلاد.

### دعم المنتج المحلي

وأكدت الجمعية على أهمية دعم المنتج المحلي وأن حماية المصانع الكويتية من مخاطر الإغراق من الدول القريبة والبعيدة واجب وطني، ودعت إلى تشريع قانون يميز ويحجج ويغز المصانع الكويتية للدول الخليجية وإسماهم ميزات إضافية في معيهم لتوطيد هذه الصناعة محلياً وخليجياً وإقليمياً ودعوت إلى فتح الترخيص للشركات المملوكة للدولة غير موافق، والمعنية بصناعة وإنتاج وتكرير وتحويل المواد الخام، وتكثيف الهيئة العامة للصناعة بمهامها لإبرازات تخصيص تسليم الأراضي لغراض الصناعة الوطنية والإسراع في تبليغ الطلبات المقدمة بهذا الشأن في إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك وبما يسمح بتعزيز وزيادة نشاط الاقتصاد وتشجيع المنافسة لمواكبة التطورات الإقليمية والعالمية بهذا الخصوص.

### المشاريع الصغيرة

وقالت الجمعية إن الدابة لتبني ودعم المشاريع الصغيرة، هي ذات الدابة الملقاة لبدء الاقتصاد الوطني جديد متنوع ومستدام في حقبة ما بعد النفط، فهذه المشاريع بحاجة أن يفتح لها المجال والأفق في الصناعة والزراعة والنقل وصولاً إلى التصدير بحيث تصبح مجدية وجدانية للأولئك الذين في التوجه إلى الأعمال الدرة وتلق راس مال منتج بدلاً عن الراتب المكو، وهذا أحد

الذين العام عبر خطة إنفاق أدى لتمويل الميزن بالسحب من أصول التغطيات العام السائلة، وأصبح الصندوق صفرى وفقاً لتقرير عملية عدة وتصريح وزير المالية الأخير.

### النظام الخاص

ونوهت إلى أن التجارة الحرة والقطاع الخاص عنصران أساسيان في نهضة أي اقتصاد مستدام، وأن استمرار القطاع العام على التكلفة وشعبه الإنتاجية في الهيمنة على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، يجعل الأداء الاقتصادي التاريخي للدولة غير موافق، إسماء في ظل تراديب اعتماد الاقتصاد على النفط وتضاعف الريان المستقبلي عليه.

وأكدت أن القطاع الخاص لا يزال غير قادر على المنافسة بالمعيار العالمية والإقليمية، معكلاً بصورة أساسية على العقود الحكومية والمناقضات للنمو، في ظل تراجع تنمية العمالة الوطنية منذ الثمانينات إلى اليوم، فالقطاع العام في الكويت يسهم بنحو 70٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الشيء لا يوجد له مثيل في دول العالم المتقدم "اقتصادياً"، إسماء بعد ثبوت عدم قدرة الحكومات على الإنتاج السلمي والذمي، وهو لا يوجد إلا في التجربة الاقتصادية كوريا الشمالية.

وشددت على أهمية تفعيل برامج الخصخصة لرفع كفاءة الدولة وتحسين الخدمات العامة وتحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقطاع الخاص لبنة أساسية لتشكيل اقتصاد الدول منذ الآن، لذلك ما تم طرحه كنزول سياسية لمعالجة مشكلات الاقتصاد هو ما أدى إلى تضخم تكلفة

الدعم، والتعرض على أسباب ودفع وألوياب هدر الموانير، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم المنتج المحلي والمشاريع الصغيرة.

### العدالة لا المساواة

جندت الجمعية التأكيد على أن سلم الإصلاح الاقتصادي لا يبنأ بالمواطن ولكن بمعالجة توزيع الدعم من معروفات، كبرياء، ماء أرض صناعية وزراعية، ودعم عمالة وطنية، فلا يجوز مساواة من يستفيد بالدعم الموجه للذين ليضطل إسمول سارات في شركات التوصيل بمن يملك سيارة واحدة، ولا يمكن مساواة من يشغل مصنعاً متكاملماً بالآجرة التي تعمل إسمات طيلة مواطن يمكن في بيت واحد من حيث المعاملات الكويتية ولا حتى من يكون رافيه بسيطاً في القطاع العام مع من يتلقى مبالغ عالية في دعم العمالة الوطنية، لذلك إسماء ما يمكن أن يحدث هو أن يدفع الناس ثمن التباطؤ بالإصلاح الاقتصادي ولا يستفيدون بموائده وهذا بالضبط ما نحن فيه الآن.

### هدر الميزانية

وأكدت الجمعية أن أوليات الإصلاح الاقتصادي تتشكك في إيفاء الهدر المصارح في الميزانية، وصفت تصريح وزير المالية حول هذه القضية بـ "كلام إنشائي لا يسمن ولا يغني من جوع"، إذ أنه اكتفى بالترشيع أهمية إيقاف الهدر دون الدجاب أثوابه وأسبابه ودفعه وسبيله وإين يذهب هذا الهدر، وأضاف أن ما يعمل الموضوع أكثر ضبابية هو عزز الحكومة عن التفرع وفق برنامج محكم بإلزام

الجمعية الاقتصادية الكويتية مسلم النقد على تصريحات وزير المالية الأخيرة بشأن هدر الموانير وعزم الموانير، وإضافة إسماء بأنها "كلام إنشائي لا يسمن ولا يغني من جوع"، تصريحات معيقة ومضايقة تستدفع بمغول الناس ومشاريعهم، موضحة أن العقيلة كانت فرصة ثمينة للمتخصصين والاقتصاديين لفهم أبرز ملامح التوجه الحكومي الاقتصادي المقبل، إلا أنها جاءت متواضعة من ناحية الأداء والشكلية والمعلومات والفرارة والعمق الاقتصادي.

وأكدت الجمعية في بيان رسمي إسماء أنه جرت العادة على أن تكون مقابلات وزراء المالية في دول الجوار مشمولة بجرى وخطط مستقبلية لها طابع زمني محدد وعادة ما تكون فرصة للوزير لتبليغ الشراء على العمل الذي تقوم فيه الوزارة بخلفية عالية وإحترافية نظرية بالشرح، إلا أن غياب مقابلة وزير المالية عن ذلك أشعراً أن بالإحباط مما جاء من إصدار ريك للمقابلة من غير أخذ رأي ومشورة المتخصصين في جميعات الدفع العام، وتالياً البلاء، كوصفة ناجحة للتمويل، بالاعتماد الاقتصادي حيث يكتف وزراء المالية في الدول المجاورة على التفرع بإشادات قريات الاقتصادية يكون فيها إسماء قوي يبت والوزير مختصص مهني.

### وصفة علاجية

وطرقت الجمعية في بيانها إلى ستة محاور أو نقاط أساسية للعرض على القيادة السياسية في البلاد، كوصفة ناجحة للتمويل، بالاعتماد الاقتصادي وتحقيق الرفاه المجتمعي، وانضمتها في عملة توزيع

## أكد أن الدعم 600 مليون دينار في الميزانية وطلب باعتماد شبكة الأمان وهيئة للأمن الاجتماعي الجوعان لـ "السياسة": أي إصلاح يبدأ بمس جيب المواطن ساقط

□ رفع 25% من سعر الوقود لا يمثل الحل السحري وما يهمنا توجيه الدعم بعدالة ودقة

□ ارتباط الشأن الاقتصادي برجال السياسة وليس الاقتصاد أحد أهم مشكلات الكويت المتجذرة

□ الظروف مواتية لتطبيق شبكة الأمان وأكبر عائق لها هو تفشي الفقر والحمد لله ليس عندنا



محمد الجوعان

□ رفع 25% من سعر الوقود لا يمثل الحل السحري وما يهمنا توجيه الدعم بعدالة ودقة

□ ارتباط الشأن الاقتصادي برجال السياسة وليس الاقتصاد أحد أهم مشكلات الكويت المتجذرة

□ الظروف مواتية لتطبيق شبكة الأمان وأكبر عائق لها هو تفشي الفقر والحمد لله ليس عندنا

### فارس السعيدان

الأصل وما عدا ذلك فهو جاني.

أولويات الإصلاح

• بركات ما أولويات الإصلاح الشامل؟  
• أولويات الإصلاح الشامل دعم علينا التركيز في حجم اللقطة وتجهيزها وكذلك إيقاف الهدر الصارخ في الميزانية.

ليس حلاً حوريا

• هل ترون أن رفع سعر الوقود 25% لا يسد مسلة الجوع؟  
• رفع 25% من سعر الوقود بالكاد لا يمثل الحل السحري لميزانية الدولة ولا أحد الحلول المنطقية، ولكن توجيه الدعم بشكل عادل يضمن أن اللقطة المستهدفة يصل إليها الدعم المطلوب.

أما رفع سعر الوقود فيمكن أن يكون ضمن خطة حلول كاملة لمعالجة مشكلة عدم وصول الدعم لمستحقيها من وقود وكهرباء ومرواحات، فقد دعمت الجمعية الاقتصادية الكويتية سابقاً في مبادراتها "الإصلاح الاقتصادي الشامل" التي تقدمت بها في الكويت من خلال دعم الميزانية في جامعة الكويت إلى صاحب السمو الأمير تاج آل سعود نائب أمير دولة الكويت، وكذلك بياناتنا السابقة مشيرين لأهمية هذه الخطوة في قطع دابر الهدر بهذا الباب ومن ثم تحديد استحقاق الدعم.

التوزيع العادل

• هل تدعمون خطة التوزيع العادل للدعم، مثل شبكة الأمان الاجتماعي والمطبق ببعض دول الخليج؟ ما هي العناصر الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي للحد من الفقر؟

بعد الدعم الحكومي التي تقدمها دولة الكويت جزراً أساسياً من السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيف من الأعباء المالية، ولكن، ثمة تحديات تدور حول كيفية تحسين كفاءة هذه الدعم وضمان وصولها إلى المستحقين الفعليين من خلال مبادرات وحلول يبتدئ تحول هذه الدعم إلى شبكة الأمان الاجتماعي أسوة بدول "الخليج"، التي تقوم في الأساس على تقديم مبلغ نقدي للمواطنين بما يضمن إيمان الدعم للمستحقين.

في هذا الإطار، أكد نائب رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية محمد الجوعان أن مناقشة تكاليف الدعم وتوجيهها بشكل دقيق هي الأساس، وما عدا ذلك فهو جاني، وأن أولويات الإصلاح الشامل دعم علينا التركيز في حجم اللقطة وإيقاف الهدر الصارخ في الميزانية، لافتاً إلى أن أي إصلاح يبدأ بمس جيب المواطن ساقط شعبياً قبل أن يسقط سياسياً.

وطلب الجوعان في لقاء مع "السياسة" أن تكون هناك هيئة متخصصة للأمن الاجتماعي مواتية لبيت لركزة وإمساكها بالمشاكل، وأن يكون تمويل شبكة الأمان بشكل مستدام من ضرائب الشركات، كक्षा من أن تكلفة الدعم في ميزانية 2024 - 2025 تبلغ 600 مليون دينار مع توقعات بأن تصل إلى 900 مليون دينار، وفيها يلي التفاصيل.

### ملف الدعم

• بداية، نود الحديث عن ملف الدعم بشكل عام وكيف ترونه في الوقت الحالي؟ وهل هو مستدام؟  
• إحدى مشكلات الكويت المتجذرة سابقاً هي بسبب زيادة ارتباط الشأن الاقتصادي برجال السياسة وليس الاقتصاد، وملف الدعم له أدوية هذه المشاكل.  
• الكويت بعد دولة تضامن اجتماعي منذ استحداث العقد الماضي وهذا مبدأ اجتماعي يوفق أولئك في المنطقة ولكن يحتاج إلى تجديد والتعديل خصوصاً مع زيادة أعداد المواطنين بمعدل أكثر من الطبيعي عالمياً.

600 مليون دينار

• كم تبلغ تكلفة الدعم في ميزانية 2024 - 2025؟  
• تبلغ تكلفة الدعم في ميزانية 2024 - 2025 هي 600 مليون دينار تقدر سعر برميل النفط 70 دولاراً، ويمكن أن تصل إلى 900 مليون قيساً بما تم صرفه في عام 2023. تمرد بعدة الدورات، إذ أقرت، لا تتجاوز 200 مليون دينار بقرعة بلدير السراخ في الميزانية التي يصل إلى نحو 3 مليارات دينار.

دعم المحروقات

• ماذا عن ملف المحروقات وفي مقدمتها البنزين؟  
• لا يهنا المسألة السياسية عن الدعم العادل لأسعار المحروقات من الحكومة أو من عدمه ولكن علينا أن نناقشة مسألة الدعم وكيفية وأهمية توجيهها بشكل دقيق هي

### مراجعة ملف المساعدات الاجتماعية

• أكد الجوعان أن من ضمن الدعم الحكومية المستمرة التي تحتاج إلى مراجعة سريعة ملف المساعدات الاجتماعية التي يهدف إلى تقديم الدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود والأفراد الذين يعانون من ظروف خاصة مثل الأزمات والمظالم وكبار السن وذوي الإعاقة، بحيث تعمل هذه البرامج على تحسين المستوى المعيشي وتوفير احتياجات الأسرة لهذه الفئة، كما تتضمن هذه المساعدات مبلغ مالية شهرية أو سنوية تساعد على تغطية تكاليف المعيشة، مشيراً إلى أن هذه المساعدات تلقت ثناءً من أخصائى وأهلها وصولاً إلى المستفيدين الفعليين ومنع التلاعب في الاستفادة منها.

### 3 فوائد لشبكة الأمان الاجتماعي

- تحسين استهداف المستفيدين
- التحول إلى الدعم النقدي
- تعزيز الشفافية والمساءلة

### 7 سبلات لتأسيس الاقتصاد

أكد الجوعان أنه بسبب سنوات من تسييس الاقتصاد، أصبحت الكويت:

- 1- الأخيرة خليجياً في تنوع الاقتصاد وإيرادات البلاد غير النفطية
- 2- الأكثر خليجياً في الاعتماد على صادرات النفط الخام
- 3- بين الأكثر خليجياً في التضرر من صناعة النفط
- 4- الأكثر هشاشة على مستوى حجم التعرض لتقلبات أسعار الطاقة
- 5- الأكثر موجهة لاحتياجات المجر
- 6- الأقل انفتاحاً على مستوى الشركات التجارية في العالم
- 7- الأكثر اعتماداً على الأسواق الآسيوية

• من ناحية شبكة الأمان، فنؤكد أنها "حلولات غير مستحبة في الأرباب، ومستبعدة للقرار والمستبعدون"، ويمكن لمثل هذه المبادرات أن تتطور على برقع للتوظيف المؤقت ودعم الدخل، فضلاً عن الخدمات التي من شأنها بناء الأرسال البشري.

وتساعد شبكات الأمان الاجتماعي على تحقيق ثلاث نتائج مهمة، الإجماع الاجتماعي، وحسن المستويات المعيشية، تعزيز القدرة على الصمود من الصدمات الاقتصادية، يمكن لهذه الشبكات أن تلعب من جهة أخرى دوراً في تعزيز الأمان من طريق تقديم خدمات الخدمات المالية على الأفراد والمهنيين.

### نظام المساعدات

• كيف يمكن تحسين نظام المساعدات العامة في الكويت ليعمل مع معايير شبكة الأمان الاجتماعي؟ وما هي الفئات المستهدفة التي يجب أن تشملها شبكة الأمان الاجتماعي في الكويت؟  
• بنود الضريبة والتأمين ورفع الدعم عن بعض الفئات وتقليصها كآلة بشكل رئيسي في برنامج عمل الحكومة بين عكس البرنامج السابق، حيث ضرت على استهداف بين السطور بتمويل خطية على وزن "مراجعة الخدمات العامة" وتحسين قرارات إدارة القرارات، وكذلك العمل على تنفيذ استراتيجيات تحسين.

لأننا ما زلنا نعيش مع مومنين وللعلمين بأن أي إصلاح يبدأ بمس جيب المواطن هو إصلاح ساقط شعبياً قبل أن يسقط سياسياً، ولعلنا نراخ بأن سلم الإصلاح الاقتصادي يبدأ بتجديد السلوك الحكومي بالهدر الصارخ في الميزانية والمصروفات غير المحسوبة من مثل (الرواتب الاستثنائية وبيع الإجازات وغيرها).

### تمويل شبكة الأمان

• كيف يمكن تمويل شبكة الأمان الاجتماعي في الكويت بشكل مستدام؟  
• من ضرائب الشركات، مع إنشاء هيئة مختصة للأمن الاجتماعي موازية لركزة لها حق الاستثمار ومن لخطتها الدول في استثمارات لضمان استدامتها.

### تحديات ومقومات

• ما التحديات التي قد تواجه الكويت في تطبيق شبكة الأمان الاجتماعي وكيف يمكن التغلب عليها؟  
• اليوم أفضل وقت لتطبيق مثل هذه الشبكات، تحسباً للمستقبل لأن أكثر عائل يفتق إيماناً لها، وهو نظرياً بالقر، بحيث يكون جزءاً من المجتمع تحت خط الفقر، ولكن بفضل رب العالمين لا يوجد لديها أمل.

• كيف يمكن تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية شبكة الأمان الاجتماعي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؟  
• التوعية المستدامة جزء ولا يمكن جزأ أساسياً من خطتها هو لأن الاجتماعي، وهي كक्षा شاملة معنية بالأمين الاجتماعي، بالبد، ومع قلل عرض مع سلق عرضاً وتعليمية جديدة للأسر في شبكة الأمان الاجتماعي.

### مجالات لدعم القطاع الخاص شبكة الأمان

أشار الجوعان إلى أن للقطاع الخاص دوراً كبيراً في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، بالكويت من خلال مبادرات:

أولاً: الاستقطاب من الأرباح للمنظومة الاجتماعية

ثانياً: دعم ورعاية برامج تعليمية لرفع مستوى كفاءة منتسبي شبكة الأمن الاجتماعي

ثالثاً: بناء أكاديمية حرفية وفنية  
رابعاً: دعم الجمعيات الخيرية كالتعليم والصحة والإسعاف



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### إلغاء «المناقصات» بأعين اقتصادية... إنهاء لحقبة المركزية أم «قفزة» إلى المجهول؟

- التركيت: خروج عن المركزية
- الشطلي: مقترح ينشط الاقتصاد
- الجوعان: نتائج تطبيقه مهمة
- العوضي: ينهي الدورة المستندية الطويلة
- البسام: تطبيقه يؤثر على الشفافية

التفاصيل ص 8

وقفوا على طرفي نقيض بين مؤيد ومتحفظ على المشروع

## إلغاء «المناقصات» بأعين اقتصادية

## ...إنهاء لحقبة المركزية أم «قفزة» إلى المجهول؟

| كتب علاء السمان  
وإيهاب طيش  
وأحمد فهد |

### التركيبة: خروج عن المركزية



محمد التركيت

أكد الرئيس التنفيذي للإسبيل في شركة إسبيل كيميكالز، محمد التركيت، أن خروج «المناقصات» عن المركزية ليس مقترحاً شطلياً، بل مقترحاً اقتصادياً يهدف إلى تنشيط الاقتصاد. وأضاف أن المقترح يهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار في القطاع الخاص، مما سيمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة مع الشركات الكبيرة. وأكد أن المقترح يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن المقترح يهدف إلى تعزيز الشفافية في العمليات التجارية، مما سيجعلها أكثر كفاءة.

### البسام: تطبيقه يؤثر على الشفافية



جاسم البسام

رأى رئيس اتحاد المصارف الإسلامية، جاسم البسام، أن تطبيق المقترح سيؤثر على الشفافية في العمليات التجارية. وأضاف أن المقترح يهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار في القطاع الخاص، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأكد أن المقترح يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن المقترح يهدف إلى تعزيز الشفافية في العمليات التجارية، مما سيجعلها أكثر كفاءة.

### الشطلي: مقترح ينشط الاقتصاد



عبدالله الشطلي

رأى رئيس اتحاد المصارف الإسلامية، عبدالله الشطلي، أن المقترح يهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار في القطاع الخاص، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأكد أن المقترح يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن المقترح يهدف إلى تعزيز الشفافية في العمليات التجارية، مما سيجعلها أكثر كفاءة.

### الجوعان: نتائج تطبيقه مهمة



محمد الجوعان

رئيس الجمعية الاقتصادية، محمد الجوعان، أكد أن نتائج تطبيق المقترح ستكون مهمة. وأضاف أن المقترح يهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار في القطاع الخاص، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأكد أن المقترح يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن المقترح يهدف إلى تعزيز الشفافية في العمليات التجارية، مما سيجعلها أكثر كفاءة.

لكنها ترى أن المقترح يهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار في القطاع الخاص، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأكدت أن المقترح يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأضافت أن المقترح يهدف إلى تعزيز الشفافية في العمليات التجارية، مما سيجعلها أكثر كفاءة.

### العوضي: ينهي الدورة المستندية الطويلة



إبراهيم العوضي

رئيس الجمعية الاقتصادية، إبراهيم العوضي، أكد أن المقترح يهدف إلى إنهاء الدورة المستندية الطويلة. وأضاف أن المقترح يهدف إلى إزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار في القطاع الخاص، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأكد أن المقترح يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت، مما سيجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن المقترح يهدف إلى تعزيز الشفافية في العمليات التجارية، مما سيجعلها أكثر كفاءة.

## 35 جمعية نفع عام تطالب المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لإنقاذ الأشقاء:

## مأساة غزة فاقمت الحدود.. ووحشية الاحتلال الصهيوني مستمرة بلا هوادة

◀ استمرار الضغط الدولي من قبل الحكومات والمؤسسات القانونية والهيئات الإسلامية لإيقاف العدوان الوحشي

◀ غزة تتعرض لأكبر حرب إبادة والمجازر اليومية تتواصل.. ومئات الآلاف من أهلها في وضع كارثي

◀ حرب الإبادة مستمرة على مدى 300 يوم.. والحصيلة فاقت 39500 شهيد

◀ نطالب بتحرك دولي لوقف العدوان الوحشي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل

## الجهات الموقعة على البيان

- جمعية الحعين الكويتية
- جمعية العنبر الكويتية
- جمعية الإصلاح الاجتماعي
- جمعية لفتاة المشايخ السنية
- جمعية لفتاة الانجماية
- جمعية أعضاء هيئة التدريس - جامعة الكويت
- رابطة أعضاء هيئة التدريس العلمية
- رابطة لفتاة الأمن الأسري (أرواس)
- جمعية بيار السلام السنية
- جمعية الانصاف الكويتية
- جمعية الخريجين الكويتية
- جمعية طلبة الكويتية
- رابطة الانصاف الكويتية
- نادي الكويت للسباحة
- جمعية الطلبة الكويتية
- رابطة الآباء الكويتيين
- جمعية المهنيين الكويتية
- تحارب عالم القتل وصناعة الفيزيكيديان
- جمعية الفكر الكويتية
- جمعية الكويتية لتبني الطفلة العربية
- جمعية الكويتية للسلام عن كل عام
- جمعية الكوفاين الكويتية
- جمعية الكويتية لدعم الفنون
- جمعية خدات الشوك
- جمعية تمكين الأسرة الكويتية
- جمعية الكويتية للتخطيط الاستراتيجي
- جمعية الكويتية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- اللقاء الأكاديمي للطلبة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت
- فكرتيون لأجل القدس
- خبيون لدعم فلسطين
- بريق جبل الصخر
- مقلتي القدس
- كرويتون دعماً لفلسطين
- لجنة القدس - جامعة الكويت
- رابطة شباب لأجل القدس - الكويت



وقالت إنه على مدى 300 يوم يستمر العدوان في إبادة الوحشية وتغريبه للأسرى الفلسطينيين في سجونهم ومعتقلاته لا سيما المجازر المستمرة يوميا على أهل غزة أطفالا ونساء وشيوخا منذ الصباح من أكتوبر الماضي ويلاغر ذلك جهرا نهجرا.

## قوائم الوحشية

وأضاف البيان لقد بلغت قوائم الوحشية ما يقرب 39500 شهيد منهم 16200 طفل و10900 امرأة و3000 مريض في رفح مسنوي هذه الوحشية ومشروعة الاستعماري الاحتلال غير عاصي بالمظلمات الدولية والمؤسسات الحقوقية بل بأي مبادئ وقِيم إنسانية.

## تدعيم معنيج

وتابعت الجمعيات قائلة: كما يستمر العدوان بتهديم كل البنى التحتية المدنية التي تطلوها ترسانته العسكرية في غزة المحاصرة أصلا منذ سنين عدة، لم يبق حرفة مسجد أو كنيسة ولم يترك مؤسسة تعليمية إلا وصفتها، حيث تشير الإحصائيات إلى تضرر أكثر من 85% من المعاهد والمدارس بشكل كلي أو جزئي، مشددة على أن الفصل والتدمير الممنوع للمستشفيات ومراكز الإيواء وشبكات المياه والصرف الصحي ومنع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى مستشفياتها، فالحق أمة مئات الآلاف من أهل غزة ليكنوا ضمن معدات المستويات المدنية والحاد في انعدام الأمن الغذائي والأوضاع الصحية الكارثية والأمراض الوبائية.

عبرت 35 جمعية نفع عام كويتية عن أسفها لتفاقم مأساة غزة وسط صمت من المجتمع الدولي، وطالبت جمعيات النفع العام في بيان لها تلقت **القبس** نسخة منه بمناسبة اليوم الوطني العالمي لنصرة غزة والأسرى، بتحرك دولي عاجل لإنقاذ الأشقاء الفلسطينيين ووقف عدوان الاحتلال الصهيوني ووحشيته المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

■ **لإدخال المساعدات بكميات تتناسب مع حجم هذه الكوارث الإنسانية.. وعلى أسسها الدواء والغذاء**

■ **المشروع الاستعماري الإحلالي لا يعجب بالمنظمات الدولية والمؤسسات الحقوقية ويخالف المبادئ والقيم الإنسانية**

■ **أكثر من 85% من المعاهد والمدارس تدمرت.. والقصف طال المستشفيات ومراكز الإيواء وشبكات المياه**

■ **استمرار جهود الكويت في الحملات الإغاثية والطبية وتسهيل استقبال الجرحى وأصحاب الحالات المرضية المستعصية**



## مشروع الميزانية المقترحة لعام 2025/2024

تنفيذا للبند 9 من المادة 39 من الباب الخامس للنظام الأساسي للجمعية الاقتصادية الكويتية يقوم مجلس الإدارة بإعداد مشروع الميزانية للسنة المقبلة، وذلك بهدف رسم السياسة المالية في حدود الإمكانيات المتاحة، ويتم الاسترشاد بالممارسات الفعلية للإيرادات والمصروفات الفعلية خلال السنوات السابقة، مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة والفعاليات المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة 2025/2024.

وجدير بالذكر أن السنة المالية للجمعية الاقتصادية الكويتية تبدأ في أول سبتمبر (أيلول) وتنتهي في 31 أغسطس (آب) من كل عام، ويتكون مشروع الميزانية التقديرية من البنود التالية

### ● الإيرادات :

- إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- رسوم اشتراك الأعضاء
- إيرادات الدورات التدريبية
- إيرادات مؤتمرات ومشاركات خارجية
- إيرادات أخرى

### ● المصروفات :

- مصروفات الإدارية والعمومية
- مصاريف الدورات التدريبية
- مصاريف الندوات الثقافية
- مصاريف لجنة اجتماعية
- مصاريف ندوات لجنة السياسات
- مصاريف مؤتمرات المشاركات الخارجية
- مصاريف أخرى

## الإيرادات

تبلغ الإيرادات التقديرية الإجمالية المتوقعة للجمعية خلال السنة المالية المنتهية في 2025/8/31 حوالي 72,000 دك موزعة على الشكل التالي:



وبناء على بنود الإيرادات المتوقعة فإن نسبة الإيرادات التي سوف تحصلها الجمعية من إيرادات الأنشطة تبلغ حوالي 58% من مجمل الإيرادات المتوقعة تليها كل من الإيرادات الذاتية بنسبة 25% وكذلك الدعم الحكومي يبلغ حوالي 17%

### والجدول التالي يوضح بإيجاز مصادر إيرادات الجمعية المتوقعة خلال السنة المالية 2025/2024

| الإيرادات              | القيمة ألف د.ك | النسبة من إجمالي الإيرادات |
|------------------------|----------------|----------------------------|
| دورات تدريبية          | 15             | 21%                        |
| إيرادات أخرى           | 10             | 14%                        |
| أنشطة اجتماعية ورعايات | 17             | 24%                        |
| إعانة وزارة الشؤون     | 12             | 17%                        |
| اشتراكات أعضاء         | 18             | 25%                        |
| الإجمالي               | 72             | 100%                       |

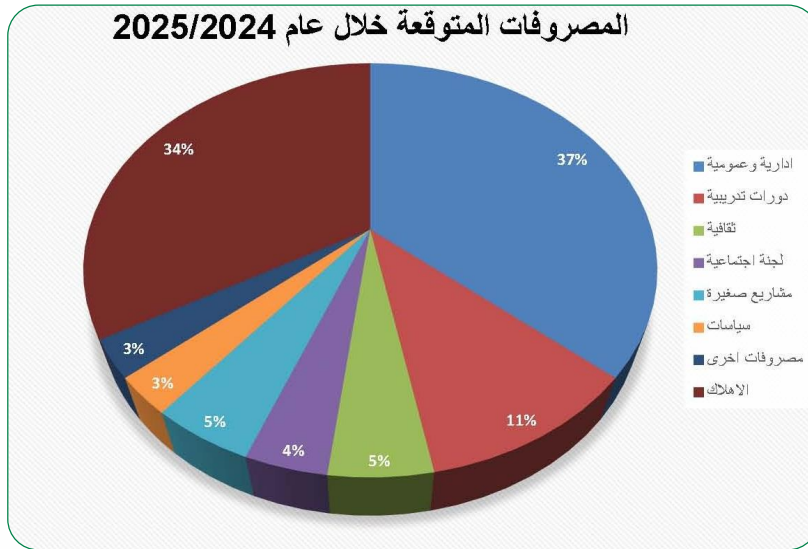


الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

### المصروفات :

تبلغ إجمالي المصروفات التقديرية المتوقعة للجمعية خلال السنة المالية 2025/2024 حوالي 109,000 دك موزعة على الشكل التالي



بناء على بنود المصروفات المتوقعة فإن نسبة المصروفات الادارية والعمومية تقدر بحوالي 37% من مجمل المصروفات المتوقعة وذلك لدعم أنشطة الجمعية تليها مصاريف الدورات التدريبية لتمكين الأعضاء مهنيًا بنسبة 11% وكذلك لدعم أنشطة لجان الجمعية (السياسات - الثقافية - المشاريع الصغيرة والمتوسطة - الاجتماعية) وذلك لتعزيز روح المبادرة والروابط الاجتماعية للأعضاء والتي تقدر بـ 15%

كذلك الإهلاك نسبة 34% وأخيرا تمثل المصاريف الأخرى 3% من إجمالي المصاريف المتنوعة تحسباً إلى أي مصاريف طارئة

## والجدول التالي يوضح بإيجاز مصروفات الجمعية المتوقعة خلال السنة المالية 2025/2024

| المصروفات      | القيمة ألف د.ك | النسبة من إجمالي المصروفات |
|----------------|----------------|----------------------------|
| إدارية وعمومية | 40             | % 37                       |
| دورات تدريبية  | 12             | % 11                       |
| ثقافية         | 5              | % 5                        |
| لجنة اجتماعية  | 4              | % 4                        |
| مشاريع صغيرة   | 5              | %5                         |
| سياسات         | 3              | % 3                        |
| مصروفات أخرى   | 3              | % 3                        |
| الإهلاك        | 37             | % 34                       |
| الإجمالي       | 109            | % 100                      |

## ملخص مشروع الميزانية التقديرية لعام 2025/2024

| البيان                  | السنة المالية 2024/2023 |          | تقديرات السنة المالية<br>2025/2024 |
|-------------------------|-------------------------|----------|------------------------------------|
|                         | التقديري                | الفعلي   |                                    |
| أجمالي الإيرادات        | 105,000                 | 38,544   | 72,000                             |
| إجمالي المصروفات (-)    | 118,000                 | 81,724   | 109,000                            |
| الزيادة (النقص) المتوقع | (13,000)                | (43,180) | (37,000)                           |



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society



## تقرير البيانات المالية المنتهية في 2024/8/31

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
دولة الكويت  
البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2024  
مع  
تقرير مراقب الحسابات المستقل  
مدققون فخريون



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

تقرير مجلس الإدارة السنوي



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

رقم الصفحة

المحتويات

|     |                                |
|-----|--------------------------------|
| 2   | تقرير مراقب الحسابات المستقل   |
| 3   | بيان المركز المالي             |
| 4   | بيان الإيرادات والمصاريف       |
| 5-7 | بيان التدفقات النقدية          |
|     | الإيضاحات حول البيانات المالية |



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

**بوبيان تدقيق الحسابات**  
**BOUBYAN Auditing Office**

INDEPENDENT MEMBER OF



**ABACUS**  
WORLDWIDE

محاسبون قانونيون - مستشارون ماليون

تلفون: 40 40 2249 (965) - فاكس: 65 65 2249 (965)

مكتب: 17445 الخالدية - الرمز البريدي 72455 الكويت

www.boubyanaudit.com office@boubyanaudit.com

### تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحترمين

السادة / رئيس وأعضاء الجمعية  
الجمعية الاقتصادية الكويتية  
دولة الكويت

#### تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة للجمعية الاقتصادية الكويتية والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 أغسطس 2024 وبيانات الإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

#### مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد البيانات المالية بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية من مسؤولية الإدارة ، وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضروريا لإعداد البيانات المالية بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

#### مسئولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به ، لقد قمت بالتدقيق وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية التي تتطلب الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية ، يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى تقدير مراقب الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، ولتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي ، ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعقادي ان الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا يمكنني من إبداء رأي التدقيق.

### الرأي

برأيي ، ان البيانات المالية تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي للجمعية الاقتصادية الكويتية كما في 31 أغسطس 2024 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية .

### تقرير المتطلبات التنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، ان الجمعية تملك حسابات منتظمة ، وان الجرد اجري وفقا للأصول المرعية ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات المحاسبية للجمعية ، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي ، لم يرد إلي علمي أية مخالفات لسياسات الجمعية وقعت خلال السنة المالية علي وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للجمعية

يحيى عيد الله الفودري وشركاه  
مراقب حسابات رقم 83 فئة أ  
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
ABACUS عضو في

الكويت في : 11-11-2024

### الجمعية الاقتصادية الكويتية

رئيس مجلس الإدارة

أمين الصندوق



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 أغسطس 2024

| 2023<br>دينار كويتي | 2024<br>دينار كويتي | إيضاح | البيان                          |
|---------------------|---------------------|-------|---------------------------------|
| 79,339              | 72,234              | 3     | الموجودات المتداولة             |
| 100,000             | 100,000             | 4     | نقد لدي البنوك                  |
| 265                 | 3,229               | 5     | الودائع الثابتة                 |
| 179,604             | 175,463             |       | أرصدة مدينة أخرى                |
|                     |                     |       | مجموع الموجودات المتداولة       |
| 430,274             | 393,824             | 6     | الموجودات غير المتداولة         |
| 430,274             | 393,824             |       | الممتلكات والمعدات              |
| 609,878             | 569,287             |       | مجموع الموجودات غير المتداولة   |
|                     |                     |       | مجموع الموجودات                 |
| 834                 | 1,520               | 7     | المطلوبات والوفور المتجمع       |
| 34,734              | 34,879              | 8     | المطلوبات المتداولة             |
| 35,568              | 36,399              |       | أرصدة دائنة أخرى                |
|                     |                     |       | أمانات للغير                    |
|                     |                     |       | مجموع المطلوبات المتداولة       |
| 17,825              | 19,583              | 9     | المطلوبات غير المتداولة         |
| 17,825              | 19,583              |       | مخصص مكافأة نهاية الخدمة        |
| 53,393              | 55,982              |       | مجموع المطلوبات غير المتداولة   |
|                     |                     |       | مجموع المطلوبات                 |
| 594,548             | 556,485             |       | أموال الجمعية                   |
| (38,063)            | (43,180)            |       | الوفور المتجمع                  |
| 556,485             | 513,305             |       | (عجز) السنة                     |
| 609,878             | 569,287             |       | صافي الوفر المتجمع              |
|                     |                     |       | مجموع المطلوبات والوفور المتجمع |

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية .



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

بيان الإيرادات والمصاريف للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2024

| البيان                                                                                                                                                                                                 | إيضاح | 2024<br>دينار كويتي                                             | 2023<br>دينار كويتي                                           |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-----------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|
| <b>الإيرادات</b>                                                                                                                                                                                       |       |                                                                 |                                                               |
| إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل                                                                                                                                                                   |       | 12,000                                                          | 12,000                                                        |
| اشتراكات أعضاء دورات مؤتمرات إيرادات أخرى تبرعات فوائذ ودیعة رسوم الانتساب مجموع الإيرادات                                                                                                             |       | 4,740<br>3,970<br>-<br>9,269<br>-<br>4,125<br>4,440             | 15,200<br>9,735<br>-<br>6,691<br>-<br>1,250<br>1,215          |
|                                                                                                                                                                                                        |       | <b>38,544</b>                                                   | <b>46,091</b>                                                 |
| <b>المصاريف والأعباء الأخرى</b>                                                                                                                                                                        |       |                                                                 |                                                               |
| مصاريف إدارية وعمومية مصاريف دورات مصاريف أنشطة ثقافية مصاريف المؤتمرات مصاريف لجنة السياسات استهلاكات لجنة مشاريع صغيرة لجنة اجتماعية لجنة الملتقى الاقتصادي مجموع المصاريف والأعباء الأخرى عجز السنة | 10    | 35,055<br>4,916<br>3,366<br>-<br>-<br>36,777<br>-<br>1,610<br>- | 39,559<br>4,691<br>760<br>-<br>-<br>36,826<br>-<br>2,318<br>- |
|                                                                                                                                                                                                        | 6     | <b>(81,724)</b>                                                 | <b>(84,154)</b>                                               |
|                                                                                                                                                                                                        |       | <b>(43,180)</b>                                                 | <b>(38,063)</b>                                               |

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية .



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 أغسطس 2024

| 2023        | 2024        | البيان                                                 |
|-------------|-------------|--------------------------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي |                                                        |
| (38,063)    | (43,180)    | التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية                  |
|             |             | (عجز) / فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة               |
|             |             | تسويات :                                               |
| 36,826      | 36,777      | استهلاكات                                              |
| 1,613       | 1,758       | مخصص مكافأة نهاية الخدمة                               |
| 376         | (4,645)     | (عجز) / فائض التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل  |
|             |             | التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :           |
| -           | (2,964)     | أرصدة مدينة أخرى                                       |
| (905)       | 686         | أرصدة دائنة أخرى                                       |
| 19          | 145         | أمانات للغير                                           |
| -           | -           | مخصص مكافأة نهاية الخدمة                               |
| (510)       | (6,778)     | صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية                 |
|             |             | التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية                |
| (1,063)     | (327)       | المنفوخ لإضافات علي ممتلكات ومعدات.                    |
| (1,063)     | (327)       | صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية |
| (1,573)     | (7,105)     | صافي (النقص) الزيادة في النقد لدي البنوك               |
| 180,912     | 179,339     | النقد لدي البنوك في بداية السنة                        |
| 179,339     | 172,234     | النقد لدي البنوك في نهاية السنة                        |

✓ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية .

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2024

1- التأسيس :-

تأسست الجمعية الاقتصادية الكويتية في سنة 1970 ، وقد تم تعديل بعض مواد النظام الأساسي للجمعية بموجب القرار الوزاري رقم 26 لسنة 1984 .

تتركز أهداف الجمعية في تنشيط البحث العلمي والتعاون مع المنظمات والهيئات والجمعيات المهنية وعقد المؤتمرات ذات العلاقة بأهداف الجمعية وغير ذلك مما يساعد على رفع المستوى المهني لأعضائها وتنمية كفاءاتهم العلمية .

ان عنوان الجمعية المسجل هو بنيد القار قطعة 3 قسيمة 36، صندوق بريد رقم 20513 ، الصفاة 13066 ، دولة الكويت .  
ان إجمالي عدد موظفي الجمعية كما في 31 أغسطس 2024 / 6 موظفين / 2024 : 6 موظفين/ 2023 ) .  
تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11-11-2024 .

2- السياسات المحاسبية :

أ- العرف المحاسبي :

يتم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية .

ب- الاستهلاك :

تستهلك الجمعية الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وعلى النحو التالي :-

| مباني | أثاث ومفروشات | معدات وأدوات مكتبية | تجهيزات وديكورات | أجهزة تكييف | أجهزة كمبيوتر وعرض |
|-------|---------------|---------------------|------------------|-------------|--------------------|
| 5%    | 10%           | 10%                 | 10%              | 10%         | 10%                |

ج - مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين ، ان هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي .

د - تحقيق الدخل :-

تتبع الجمعية المبدأ النقدي في إثبات إيرادات اشتراكات الأعضاء ورسوم الانتساب ، أما باقي الإيرادات والمصاريف فيتبع في إثباتها مبدأ الاستحقاق .

3 - النقدية :-

| البيان                            | 2024<br>دينار كويتي | 2023<br>دينار كويتي |
|-----------------------------------|---------------------|---------------------|
| الصندوق                           | -                   | -                   |
| العهد النقري                      | -                   | -                   |
| العهد المستديمة                   | -                   | -                   |
| بنك الخليج رقم 5447765            | 31,733              | 36,052              |
| بنك الكويت الدولي رقم 11010137360 | 5,684               | 7,393               |
| بنك الكويت الدولي رقم 11010142399 | 203                 | 199                 |
| بنك التجاري رقم 414012            | 68                  | 101                 |
| بنك بيت التمويل رقم 11010666975   | 34,546              | 35,594              |
|                                   | <u>72,234</u>       | <u>79,339</u>       |

4 - الودائع الثابتة :-

| البيان                                         | 2024<br>دينار كويتي | 2023<br>دينار كويتي |
|------------------------------------------------|---------------------|---------------------|
| وديعة ثابتة بنك الكويت الدولي رقم 013800490151 | 50,000              | 50,000              |
| وديعة ثابتة بنك الكويت الدولي رقم 013800490160 | 50,000              | 50,000              |
|                                                | <u>100,000</u>      | <u>100,000</u>      |



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2024

5 - أرصدة مدينة أخرى :-

| البيان         | 2024<br>دينار كويتي | 2023<br>دينار كويتي |
|----------------|---------------------|---------------------|
| تأمينات مستردة | 369                 | 265                 |
| نعم موظفين     | 2,860               | -                   |
|                | <u>3,229</u>        | <u>265</u>          |

6- الممتلكات والمعدات :-

| البيان                         | مباقي<br>(المقر الجديد) | أثاث<br>ومفروشات | معدات<br>وأدوات<br>مكتبية | تجهيزات<br>وبديورات | أجهزة<br>تكيف | أجهزة<br>كمبيوتر<br>وعرض | الإجمالي    |
|--------------------------------|-------------------------|------------------|---------------------------|---------------------|---------------|--------------------------|-------------|
|                                | دينار كويتي             | دينار كويتي      | دينار كويتي               | دينار كويتي         | دينار كويتي   | دينار كويتي              | دينار كويتي |
| التكلفة                        |                         |                  |                           |                     |               |                          |             |
| كما في 1 سبتمبر 2023           | 543,638                 | 79,052           | 17,961                    | 32,026              | 10,308        | 25,755                   | 708,740     |
| إضافات                         | -                       | 175              | 37                        | -                   | -             | 115                      | 327         |
| استعدادات                      | -                       | -                | -                         | -                   | -             | -                        | -           |
| كما في 31 أغسطس 2024           | 543,638                 | 79,227           | 17,998                    | 32,026              | 10,308        | 25,870                   | 709,067     |
| نسبة الاستهلاك                 | 5%                      | 10%              | 10%                       | 10%                 | 10%           | 10%                      |             |
| متراكم الاستهلاك               |                         |                  |                           |                     |               |                          |             |
| كما في 1 سبتمبر 2023           | 161,151                 | 54,277           | 17,954                    | 20,786              | 10,307        | 13,991                   | 278,466     |
| استهلاك السنة                  | 27,182                  | 5,464            | 6                         | 1,932               | -             | 2,193                    | 36,777      |
| استعدادات                      | -                       | -                | -                         | -                   | -             | -                        | -           |
| كما في 31 أغسطس 2024           | 188,333                 | 59,741           | 17,960                    | 22,718              | 10,307        | 16,184                   | 315,243     |
| صافي القيمة الدفترية كما في :- |                         |                  |                           |                     |               |                          |             |
| 31 أغسطس 2024                  | 355,305                 | 19,486           | 38                        | 9,308               | 1             | 9,686                    | 393,824     |
| 31 أغسطس 2023                  | 382,487                 | 24,775           | 7                         | 11,240              | 1             | 11,764                   | 430,274     |

تستهلك الجمعية الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وحسب تاريخ الشراء.

7 - أرصدة دائنة أخرى :-

| البيان               | 2024<br>دينار كويتي | 2023<br>دينار كويتي |
|----------------------|---------------------|---------------------|
| مخصص الاجازات        | 1,430               | 834                 |
| ايرادات مقبوضة مقدما | 90                  | -                   |
|                      | <u>1,520</u>        | <u>834</u>          |

8- املات للغير :-

يمثل هذا الحساب مبالغ مقبوضة مقدما للمشاركين في منظمة القيادات العربية الشابة فرع الكويت ، بالإضافة إلى مشروع معا للريادة ومشروع CFA ومشروع BPW.

9- مخصصي نهاية الخدمة :-

| البيان                | 2024<br>دينار كويتي | 2023<br>دينار كويتي |
|-----------------------|---------------------|---------------------|
| الرصيد في بداية السنة | 17,825              | 16,212              |
| المحمل علي السنة      | 1,758               | 1,613               |
| المدفوع خلال السنة    | -                   | -                   |
| الرصيد في نهاية السنة | <u>19,583</u>       | <u>17,825</u>       |

بوبيان لتدقيق الحسابات  
BOUBIAN ACCOUNTING & TAX

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 أغسطس 2024

## 10 - المصاريف العمومية والإدارية :-

| 2023          | 2024          | البيان                                    |
|---------------|---------------|-------------------------------------------|
| دينار كويتي   | دينار كويتي   |                                           |
| 19,073        | 19,485        | الرواتب والأجور                           |
| 1,613         | 1,758         | مكافأة نهاية الخدمة                       |
| 625           | -             | الإيجار                                   |
| 1,826         | 687           | قرطاسيه ومطبوعات                          |
| 3,181         | 2,350         | صيانة                                     |
| 688           | 613           | هاتف وبريد وشحن                           |
| 1,215         | 898           | ضيافة ونظافة                              |
| 354           | 442           | رسوم بنكية                                |
| 604           | 715           | اجتماع الجمعية العمومية                   |
| 1,175         | 653           | موقع الجمعية على النت                     |
| 26            | 28            | متنوعة                                    |
| 383           | 296           | نقل وانتقال                               |
| 420           | 164           | إقامة وتأمين صحي                          |
| 1,770         | 1,770         | مكافأة للموظفين                           |
| 2,042         | 2,042         | إجازات                                    |
| 14            | 3             | تصديقات واعتمادات                         |
| 90            | 36            | عمولة تحصيل                               |
| 2,986         | 2,944         | كهرباء وماء                               |
| 511           | -             | تغطية الأنشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي |
| -             | 171           | تذاكر سفر                                 |
| 963           | -             | تأمين ضد الحريق                           |
| <b>39,559</b> | <b>35,055</b> |                                           |

11 - الأدوات المالية :- تعامل الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي في الأدوات المالية مثل نقد لدي البنوك ، وتعتبر القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية كما في 31 أغسطس 2024 مساوية تقريبا للقيمة العادلة لها .

12 - التقريب والتبويب :- تم تقريب المبالغ إلى أقرب دينار كويتي وإعادة تبويب بعض البيانات المالية وذلك لمسهولة العرض والإيضاح .



الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society





الجمعية الاقتصادية الكويتية  
Kuwait Economic Society

## تقرير مجلس الإدارة السنوي



### الهيئة الإدارية

|                      |                         |
|----------------------|-------------------------|
| مدير الشؤون الإدارية | هشام محمد الشامي        |
| محاسب                | خيرى جاد الكريم المازني |
| سكرتير               | جاء الله عبد العزيز     |
| سكرتير               | محمد صالح غندور         |

### الجمعية الاقتصادية الكويتية

|                |                   |
|----------------|-------------------|
| 22450351/2/3/4 | هاتف رقم          |
| 50437734       | رقم خدمة واتساب   |
| 22451516       | فاكس رقم          |
| info@kesoc.org | البريد الالكتروني |
| www.kesoc.org  | الموقع الالكتروني |



kuwait Economic society



@Kesocq8



Kesocq8